

الديمقراطية...

في الميـزان...!!!

وذكّر

wathakker.com

بسم الله الرحمن الرحيم

(وبـه نـسـتـعـيـن..)

الـديـمقراطيـة...

في الـميـزان...!!



بسم الله ... والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

وعلى آله وصحبه ومن والاه ... وبعد:

إهداء

إلى الذينَّ يتمسكون بالحق .

وحبيبٌ إلى قلوبهم تطبيقه........

نُهدي هذا الكتاب

مركز وذكّر

أخوكم / سيد فؤاد بن سيد عبدالرحمن الرفاعي الحُسيني

الأربعاء ١٠ صفر ١٤٣٣ هـ.

الموافق ٤/ ١/ ٢٠١٢ م.

الديمقراطية

أيُّها الأحِبَّة :

لكل زمان عنوان...

ولعلَّ أبرز عنوان لزماننا ـ هذا ـ الذي نعيش فيه...

إنما هو المناداة :

بالديمقراطية : مِنهَاجاً... وتشريعاً...

ونظاماً يُطبَّق في الحكم و إدارة البلاد...!!!

ولكثرة ما ذُكرت الديمقراطية...

أصبحت في أذهان كثيرٍ من الناس خيراً مُطلقاً...!!!

ثم إنَّ كثيراً من الناس لا يعرف حقيقة الديمقراطية...!!!

ولا يعرف واجباتها...!!! وتفصيلاتها...!!! وثمراتها...!!!

ولذلك فإنَّنا نحاول ـ هنا ـ أن نُقدِّم موجزاً عن حقيقتها...!!!

ونُسلِّط الضوء على بعض : آثارها... وثمراتها...

واضعين كل ذلك في ميزان :

القرآن الكريم... والسُّنَّة النبويَّة الشريفة...

نسأل الله تعالى أن يُرينا الحقَّ حقاً ويرزقنا اتباعه...

وأن يرينا الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه...

إنَّه وليُّ ذلك والقادر عليه.

أولاً: تعريف الديمقراطية حسب ما وردت في كُتبها :

● الديمقراطية هي عبارة عن شكل من أشكال إدارة الدولة والحُكُم.

● والديمقراطية كلمة يونانية الأصل تعني :

حكم الشعب نفسه...

بتشريع منه...

ثانياً: لمحة سريعة عن الديمقراطية :

في الديمقراطية :

● الشعب هو السيد المُطْلَق...

وهو صاحب السيادة...

● يملك زمام أمره... ويُمارس إرادته.

● وهو الذي يُشرِّع الأنظمة والنصوص العامة التي تُسمَّى (الدستور).

● كما أنَّه يُشرِّع الأنظمة والنصوص الخاصة، التي تُسمَّى (القانون)... بوساطة نوابه الذين يختارهم.

● ويُنفِّذ هذه الأنظمة والقوانين التي شَرَعَها بوساطة :

الحُكَّام... والوزراء... والقضاة... الذين يُعيِّنهم ويمنحهم الثقة.

● والأصل في الديمقراطية ـ أي في حكم الشعب نفسه بنفسه ـ أن يجتمع الشعب عن بكرة أبيه في مكان عام واحد... وزمان واحد... ويُشرِّع الأنظمة... ويَسُنَّ القوانين التي تحكمه.

● وبما أنَّه ليس من الممكن ـ عادة ـ بل إنَّه من المُستحيل (عُرْفاً)... اجتماع كل الشعب في صعيد واحد... وزمان واحد... ليكون كله الهيئة التشريعية.

● لذلك يختار الشعب وكلاء عنه... ليكونوا هم الهيئة التشريعية...!!!

● وهؤلاء هم النواب عن الشعب... أو عن الأمَّة...!!!

● فالنواب في النظام الديمقراطي هم الذين يُمثِّلون:

الإرادة العامة... أي إرادة الشعب...

● وهم الذين يختارون الحكومة...

● ويختارون رئيس الدولة...

● ليحكم الشعب بالأنظمة والقوانين التي شرَّعها...

● فالشعب - إذاً - هو السيد...

● وهو الذي يَسُنُّ القوانين...

● وهو الذي يختار الحاكم الذي يُنفِّذ هذه القوانين.

● والديمقراطية تقوم على الأكثرية...

فأعضاء الهيئات التشريعية يُختارون بالأكثرية...

● وسَنُّ الأنظمة والقوانين... ومنح الثقة للحكومات...

ونزعها منهم في المجالس النيابية... تُتخذ بالأكثرية.

● **والدستور:**[1] هو أمُّ الديمقراطية...!!!

وهو يُمثِّل إرادة الشعب بشكل مكتوب...

ولذلك فسَنُّ القوانين:

لا يجوز أن تُخالِف النصوص الدستورية وروحها...!!!

● وهو الذي يُرجَعُ إليه عند وجود الخلاف...!!!

● تضعه لجنة مُعيَّنة من قِبَلِ نواب الشعب من المختصين... تُسمَّى:

اللجنة التأسيسية... أو الدستورية.

● وبعد تمامه... يُطرح للاستفتاء عليه من قِبَلِ الشعب...

ويُصبح ساري المفعول... عندما ينال الأكثرية المُطْلَقة...

---

(1) الدستور كلمة أصلها: فارسي... تعني: الكتاب المُعظَّم..!!

● ويجوز تغييره بين الحين والآخر... أو تغيير بعض مواده...

إذا دعت الضرورة إلى ذلك (حسب ما يقولون) ...!!

وهو ما يُسمَّى بتنقيح الدستور.

● مكان اجتماع نواب الشعب... وممارسة دورهم في التشريع... يُسمَّى :

البرلمان... أو مجلس الأُمَّة... أو مجلس الشعب... أو مجلس العموم...

أو الكونجرس... إلخ... وهو مكان مُقدَّس لديهم..!!

له حرمته..!! والاعتداء عليه يُعتبر اعتداء على : إرادة الشعب...!!



أحد البرلمانات من الخارج


أحد البرلمانات من الداخل

* * * * *

● الرئيس... أو الحاكم... أو الأمير...

في النظام الديمقراطي، هو الذي يُدير البلاد (بالتوافق مع البرلمان)...

ويُنفِّذ القوانين... وذاته محفوظة لا تُمسّ (في بعض البلاد)..!!

والتعرض له بالنقد يُعتبر جريمة يُعاقب عليها القانون...!!! وهو الذي :

1 - يُصدِّق على تشريعات النواب.

2 - أو يرفضها.

3 - أو يردُّها للمجلس لتعديلها.

● والديمقراطية تقوم على مبدأ حرية تشكيل الأحزاب والتكتلات...

أيّاً كانت : عقيدة... وأفكار... ومناهج... هذه الأحزاب.

● ويُنتخب النواب من هذه الأحزاب والتكتلات... والتي هي عبارة عن:
مجموعة من الأشخاص يُعلنون عن برنامج... أو رؤية واحدة...
أو من المستقلين:
الذين يُعلن كل واحد من المرشحين عن برنامج خاص به، ينفرد به عن غيره...!!
● ولأفراد الشعب كامل الحرية في اختيار من يُمثِّلُهم... وينوب عنهم في البرلمان.
● تختار كل طائفة... أو جماعة... أو قبيلة... في ظل الديمقراطية...
شخصاً (ذكراً كان أو أنثى)، ليُشَرِّع لهم تبعاً: لمصالحهم... ورغباتهم...
فمنهم من يختار نائبه... ومُشرِّعه:
● تبعاً للحزب الذي ينتمي إليه...!!!
● ومنهم من يختاره تبعاً للقبيلة والعصبية...!!!
● ومنهم من يختاره سلفيّاً...!!!
● وآخر يختاره إخوانيّاً...!!!
● وثالثاً يختاره ملتحياً...!!!
● ورابعاً يختاره حليقاً...!!!
● وخامساً يختاره نصرانيّاً...!!!
● وسادساً يختاره يهودياً...!!!
● وسابعاً يختاره علمانياً...!!! أو ليبرالياً...!!
● وثامناً يختاره مجوسيّاً...!!!
● وتاسعاً يختاره أُنثى مُحجَّبة...!!!
● وعاشراً يختاره أُنثى مُتبرِّجة... وهكذا...!!!
● فهؤلاء النواب ـ جميعاً ـ يقومون بعملية التشريع... وفقاً للمصالح والرغبات الشعبية...!!!

* * * * *

ووجدت فكرة الأحزاب لضمان الحصول على مقاعد في البرلمان...

حيث أنَّ أفراد كل حزب، والذين يصل عددهم إلى الملايين - في بعض الأحيان - يُرَشِّحون عدة أشخاص منهم...

وعند الانتخابات... يقوم هؤلاء المنتسبون إلى هذا الحزب أو ذاك...

بانتخاب أبناء حزبهم...

وكذلك الذين يقتنعون ببرنامج عمل الحزب وشعاراته...

ولو لم يكونوا من المنتسبين إليه... وبالتالي يصل المُرَشَّحون إلى البرلمان...

* * * * *

أحد البرلمانات الديمقراطية

أعضاء (البرلمان) ، يُمَثِّلون الإرادة العامة في النظام الديمقراطي...!!

ثالثاً: الأُسُس التي تقوم عليها الديمقراطية:

حتى يكون الشعب سيد نفسه...

وحتى يتمكن من ممارسة سيادته...

وتسيير إرادته كاملة بنفسه... بوضع قوانينه... وأنظمة حياته...

واختيار حُكَّامه دون ضغط أو إكراه...

كانت الحريات العامة:

هي الأساس التي توجب الديمقراطية توفيرها لكل فرد من أفراد الشعب.

وقد تمثَّلت هذه الحريات العامة... بالحريات الأربع... التي هي:

أولاً ـ حرية الاعتقاد: أي الحرية الدينية...

أي أنَّ الإنسان حر في أن يعتقد... أو أن لا يعتقد... بالدين...

أو أن يُبدِّل دينه من دين إلى دين آخر..!! أو أن يُبدِّل من دين إلى لا دين...!!!

ثانياً ـ حرية الرأي: أي أنَّ الإنسان حر في أن يقول ما يشاء...

ضمن الضوابط التي يُحدِّدها الدستور...!!!

مثل أن يكتب مروِّجاً:

للربا... أو الزنى... أو الشذوذ الجنسي... أو الفجور (باسم الحرية الشخصية...!!)

أو أن يروِّج للكفر والإلحاد...!!

أو أن يهاجم الاسلام ويسخر منه (باسم الحرية الدينية...!!)...!!

أو أن يكتب روايات قصصية... تنال من مقام الأنبياء والمرسلين ـ عليهم أفضل الصلاة والتسليم ـ كسلمان رشدي... ونجيب محفوظ... وغيرهما...

كل ذلك مشروع...!!! باسم حرية الرأي...!!!

ثالثاً ـ حرية التملُّك : أي الحرية المالية...

أي أنَّ الإنسان حر في اختيار وسائل تنمية المال...

واكتسابه... و إنفاقه كيفما شاء...!!

فاكتساب المال عن طريق :

الزنى... أو الربا... أو القمار... أو الاحتكار... أو اليانصيب... أو الخمور...

أو المخدرات... أو الأفلام الجنسية... أو الموسيقى... أو الغناء... إلخ...

كلها أسباب مشروعة...!!!

كما أنَّ انفاق المال في هذه المجالات وغيرها أمر مشروع...!!! ولا غُبار عليه.

رابعاً ـ الحرية الشخصية : أي أنَّ الإنسان حر في أن يفعل بنفسه...

أو مع غيره... ما يشاء... دون إكراه...!!

مثل أن يمارس الإنسان : الجنس... والزنى...

أو أن يشرب الخمور...

أو أن يُغيِّر جنسه من ذكر إلى أُنثى..!!

أو أن يُجري بعض العمليات التغيِّيرية (التجميلية) الشاذَّة... وغيرها...

كلها أمور مُباحة يمارسها الإنسان بنفسه... ومع غيره... دون إكراه...

ومما سبق يتبيَّن لنا أنَّ :

النظام الديمقراطي مصدره كله : البشر...!!

* * * * *

رابعاً: متى يكون الإنسان ديمقراطياً؟؟؟

يكون الإنسان ديمقراطياً... عندما يكون أحد هذه الأصناف الثلاثة:

الصنف الأول: الذين رشَّحوا أنفسهم ليكونوا أعضاء في هذه المجالس.

الصنف الثاني: الذين انْتَخَبوا هؤلاء الأعضاء...

الصنف الثالث: الذين يؤمنون بفكرة الديمقراطية سواء:

انتَخَبَوا... أو لم يَنتَخِبوا...!! وسواءٌ ـ أيضاً ـ: بنيَّة الإصلاح... أو بدونها...!!

أيُّها المسلمون:

إذا عرفنا معنى الديمقراطية... والأُسُس التي تقوم عليها...

فهل ـ هي ـ توافق الإسلام أم تعارضه...؟؟؟ قبل الإجابة عن هذا السؤال...

يجب أن نعلم ـ أولاً ـ لِمَنْ حق التشريع...؟؟!!! في هذا الوجود..!!

كما يقتضيه العقل السليم...

الجواب:

أيُّها الناس... إنَّ المنطق السليم يقول:

أنَّ هذه الأرض التي نعيش عليها...

هي جزء من مُلْكِ الله ﷻ في كونه الواسع...

والعباد الذين يسيرون فوقها... من: صنعه... وتكوينه... وخَلْقِه...

فهو: ربهم... وإلٰههم... وسيدهم...

* * * * *

وإذا كان الأمر كذلك... فمن حقه وحده:

أن يُشرِّع لهم... ويحكمهم، فما هم إلَّا: عبيده... ومماليكه...

وليس لسلطة في هذا الوجود أن تزعم أنَّ من حقها:

أن تُغيِّر شريعته... وتُبدِّل حُكمه...

لا من الملائكة.. ولا من البشر... قال ﷻ: (...إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ...) يوسف



خامساً: مقارنة بين: الديمقراطية والإسلام

أيُّها المسلمون:

وإذا تقرَّر أنَّ حق التشريع لله سبحانه وتعالى...

فإنَّ الديمقراطية تختلف عن هذا الحق الذي جاء به الإسلام من وجوه كثيرة... منها:

1 - **الديمقراطية:** تعني حُكم الشعب...

بينما الإسلام... هو حكم الله تعالى... قال عز وجل:

﴿ أَلَا لَهُ الْحُكْمُ ﴾ الأنعام

2 - **الديمقراطية:** تعني التشريع وفقاً للرغبات والمصالح...

بينما الإسلام... فشريعته الكتاب والسُّنَّة... قال سبحانه وتعالى:

﴿ وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ... ﴾ المائدة

قال سبحانه وتعالى:

﴿ وَمَن يَعْتَصِم بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾

آل عمران

3 - **الديمقراطية:** تعني أنَّ مصدر التشريع... والتحليل... والتحريم... هو الشعب...

بينما الإسلام... فالله سبحانه وتعالى هو مصدر التشريع (فقط)... قال عز وجل:

﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَن بِهِ اللَّهُ... ﴾ الشورى

4 - **الديمقراطية:** تقول: (فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الدستور والبرلمان والرئيس).

بينما الإسلام... يقول سبحانه وتعالى: ﴿ ... فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ... ﴾ النساء

5 - **الديمقراطية:** تعني أنَّ الذي يختاره الشعب...

(رئيساً كان أو سلطاناً أو رئيس وزراء..... إلخ) هو الذي يحكم البلاد والعباد...!!!

ولو كان: غير مسلم ....!! أو يمارس بعض الأعمال التي يُحرِّمها الإسلام...!!

بينما في الإسلام... فالحاكم يجب أن يكون مسلماً... قال عز وجل:

﴿ ... وَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴾ النساء

6 - في الديمقراطية: تصدر الأحكام القضائية باسم:

الشعب... أو الأمة... أو الملك... أو الأمير...

بينما في الإسلام... فتصدر باسم الله ﷻ.

7 - الديمقراطية: تقوم على مبدأ الاختيار والتصويت... ولو كان المُصَوَّت عليه هو مما حرَّمه الله ﷻ (كما صُوِّت على: منع الخمر... والسماح بإطلاق اللحية...!! والسماح للمرأة بالترشيح...!!)، في بعض البلاد...!!

بينما الإسلام... يقوم على مبدأ السمع والطاعة لله ﷻ... قال ﷻ:

﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ...﴾ الأحزاب

ملاحظة: الديمقراطية التي يُنادى بها في مجتمعاتنا... تجعل القرآن الكريم، والسُّنَّة الشريفة، مصدراً من مصادر التشريع..!! وبالتالي لا يمكن سن تشريع أو قانون وفقاً لهما..!! إلَّا إذا كان موافقاً للدستور.



الدستور شريعتنا

تنبيه: لو قال الشعب كله لرئيس الدولة:

نريد أن نحكم بما أنزل الله... ونلغي الدستور...!! ونريد أن نُنفِّذ حكم الله في: المرتد... والزاني... والسارق... وشارب الخمر... ونريد أن نُلزم المرأة بالحجاب... ونمنع: التبرج... والعُري... والزنى... والشذوذ... وغير ذلك... سيقال لهم على الفور: طلبكم مرفوض...!!

لأنَّه يُخالف الدستور...!! فهو لا ينصُّ على وجوب تطبيق الشريعة...!!

فلا يجوز في الدستور...!! أن يُقَدَّم مشروع قانون لإلغاء الدستور...!!

فالدستور في الديمقراطية:

أقوى من القرآن الكريم...!!! والسُّنَّة النبوية الشريفة المُطهَّرة....!!!

8 - الديمقراطية : تقوم على مبدأ :

حرية تشكيل التكتلات والأحزاب...!!

أيّاً كانت : عقيدة... وأفكار... ومناهج هذه الأحزاب...!! (شيوعية... بعثية... اشتراكية... قومية... وطنية... علمانية[1]... ليبرالية[2]... رأسمالية... بيئية... إلخ).

ولها كامل الحرية في نشر فكرها ...!! وآرائها...!! ولا يجوز الانكار عليها...!!

أسماء الأحزاب المُرَخَّصة في : جمهورية قوقوزستان الحرة

- حزب العدالة الدولي
- حزب الأُمَّة الشيوعي
- الحزب الوطني المجيد
- حزب الترفيه الاجتماعي
- حزب المحبة الإسلامي

فالديمقراطية تقول :

إذا رأيتم حزباً يدعو إلى فكره ـ ولو كان منكراً في الإسلام ـ فاتركوه...!!

بينما في الإسلام... يقول النبيُّ ﷺ :

(من رأى منكم مُنكراً فليغيِّره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان) مسلم

9 - الديمقراطية :

تُشتِّت الأُمَّة... لأنَّها تقوم على أحزابٍ مختلفة في : برامجها... وعقائدها...

بينما في الإسلام... فالله عَزَّ وَجَلَّ يأمر :

بالوحدة... ورصِّ الصفوف... ونبذ الفرقة... قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى :

(وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ...) آل عمران

فعِوَضاً عن أن ينادي المسلم في ظل الشريعة : بوحدة الأُمَّة الإسلامية...

ينادي الديمقراطيون في ظل الديمقراطية : بوحدة الحزب... أو الجماعة...!!

وفي كثير من الأحيان... يُضحُّون بمصالح المسلمين من أجل : مصالحهم الحزبية...!! والانتخابية...!! والشخصية...!! (كما هو الواقع) .

---

(1) العلمانية لا علاقة لها بالدين...!!

(2) الليبرالية تُحارب الدين أيّاً كان...!!

10 - الديمقراطية : تؤدي إلى : الهلاك... والدمار... لأنَّها :

تأمر بترك الأمر بالمعروف... والنهي عن المنكر... بينما الإسلام... يؤدي إلى : العمران... والحضارة... والفلاح... لأنَّه يأمر بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر...

ففي حديث السفينة [1] عند البخاري وغيره ، وفيه :

(فإن يتركوهم وما أرادوا هلكوا جميعاً ، و إن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعاً)



و إنِّي لكم ناصحٌ أمين

فترك الأحزاب التي تخالف أهدافها الإسلام... من دون أن ننكر عليها... مؤداه إلى : هلاك المجتمعات بما فيها من المسلمين...!! فما يكون القول فيما لو اعترفنا طوعاً بحريتها في أن تفعل ما تشاء...!!؟؟ وماتريد ...!!!؟؟؟

11 - الديمقراطية : تنشر :

الحسد... والبغضاء... والتناحر... بين أبناء الأُمَّة... لأنَّها تقوم على أحزاب : متناحرة... متباغضة... !!

بينما الإسلام... ينهى عن هذه الأمور... قال ﷺ :

(لا تحاسدوا ولا تباغضوا ... ولا تناجشوا وكونوا عباد الله إخواناً) مسلم

12 - الديمقراطية تُضعف الأمَّة : لأنَّها تقوم على أحزاب :

متنازعة.. متفرقة.. بينما الإسلام يُحذِّرنا من ذلك... قال ﷻ :

(.... وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ وَتَذۡهَبَ رِيحُكُمۡ ....) الأنفال

نص حديث السفينة بالكامل :

[1] قال رسول الله ﷺ : (مثل القائم على حدود الله والواقع فيها ، كمثل قوم استهموا (أي اقترعوا) على سفينة ، فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها ، فكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مرُّوا على من فوقهم ، فقالوا : لو أنَّا خَرَقْنَا في نصيبنا خَرْقاً ، ولم نؤذ من فوقنا ، فإن يتركوهم وما أرادوا هلكوا جميعاً ، و إن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعاً). البخاري

13 - **الديمقراطية :** تقوم على : احترام رأي الأكثرية (النسبيَّة)...
بينما الإسلام... يأمُرُنا :
بالتمسك بالكتاب والسُّنَّة... ولو لم يتمسك بهما أحد... قال ﷺ :
(عُرِضَت عليَّ الأمم ، فرأيت النبيَّ ومعه الرُهيط ،
والنبيَّ ومعه الرجل والرجلان ، والنبيَّ ليس معه أحد) مسلم

14 - **الديمقراطية :** تساوي بين : المسلم... والمجرم...
وتساوي بين : أصحاب الحق والباطل في الحقوق والواجبات...!!
بينما الإسلام... يُفرِّق بينهما (وهو الحق) .
قال سُبحانه وتعالى : (أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ) القلم

15 - **الديمقراطية :** تُساوي بين العالم والجاهل...!! (في التصويت)...
بينما في الإسلام....لا يستوون... قال عزّ وجلّ :
(.. قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ...) الزمر

* * * * *

سادساً : كيف تحوَّلت (قناعة بعض الشعوب الإسلامية) إلى الديمقراطية...؟؟

مع بداية القرن العشرين... بدا واضحاً أنَّ الخلافة الإسلامية (العثمانية) ،
التي كان عاصمتها إستانبول وأصلها (إسلام بول) أي مدينة الإسلام...
بدا واضحاً بأنَّها على وشك الانهيار... وذلك بسبب المؤامرات الخارجية...
إضافة إلى أسباب داخلية...
وبالفعل سقطت الخلافة في سنة 1924...وأُعلنت الجمهورية التركية العلمانية...
وقُبيل ذلك... تقاسمت الدول الاستعمارية المتمثلة : بفرنسا... وبريطانيا...
مُعظَم البلاد التي كانت أجزاء من الخلافة الإسلامية العثمانية...
التي كانت تحكم بشريعة الإسلام.
ولكن بعد أن رزحت (البلاد الإسلامية) تحت سلطة الاستعمار...
طُرح النظام الديمقراطي ليكون بديلاً عن شرع الله عزّ وجلّ...

ولكن الشعوب الإسلامية رفضت...

ولا زالت ـ رافضة لهذا النظام الأرضي ـ على حساب دين الإسلام السماوي...

فحاول المستعمر ـ ولا زال يحاول فرضها ـ على الدول المُستَعمَرة...

بعد خروجه منها بالقوة... ليضمن مصالحه...

وكذلك حَشَدَ المستعمر أبواقه من :

كُتَّاب... وصحفيين.... وقصصيين... وفنانين... وسياسيين... وغيرهم...

لتسويق : الديمقراطية... وتحسينها... وتلميعها...

ولكثرة ما رُوِّج لَها صدَّق الناس هذا الكلام...

وتحوَّلت في قلوب وعقول الكثيرين إلى : حق... وصدق... وفضيلة...!!!

* * * * *

سابعاً : المخالفات الشرعيَّة...

بالإضافة إلى أنَّ الديمقراطية تُخالف الإسلام ـ في كل وجوهها ـ فإنَّها تنطوي ـ أيضاً ـ على الكثير من المخالفات الشرعيَّة... منها :

1 - اتخاذ الديمقراطية بديلاً عن شرع الله سبحانه وتعالى :

طُرِحَت الديمقراطية كنموذج للحكم و إدارة البلاد...

عبر القانون الوضعي...

وهُجِرَ القرآن الكريم...

والسُّنَّة النبويَّة الشريفة..

وهذا مخالف لقوله عز وجل :

الديمقراطيون : تركوا القرآن الكريم...!!

و أخذوا بالدستور..!!

(إِنَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِتَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُۚ...) النساء

2 - الديمقراطية والقسم الدستوري :



يُقسم على احترام الدستور
المُخالِف لشرع الله تعالى...!!

إنَّ أيَّ ناجح في الانتخابات ، لا يحقُّ له أن يُباشر دوره في المجلس ، إلَّا بعد أن يُقسم بما يُسمَّى القسم الدستوري...!!

وهو أن يقول العضو بصوتٍ عالٍ ومسموع :

(أُقسم بالله العظيم... أن احترم الدستور...)

فهل يجوز للمسلم أن يُقسم بالله العظيم على احترام الدستور...!!!؟؟؟

(الذي جُعل بديلاً عن شرع الله سبحانه وتعالى...!!!) والذي يُبيح : الربا ... والتبرج... والاختلاط... والموسيقى... والرقص... والأغاني... وكثيراً من المُحرَّمات...!!!؟؟؟

ملاحظة : هذا ما يجب أن يُقسمَ عليه العضو المُنْتَخَب..

حتى يُصبح عضواً في تلك المجالس...!!!

أي يُقسم على احترام : الباطل...!!! والضلال...!!!

* * * * *

ملاحظة : بعض الدساتير تنصُّ على أنَّ دين الدولة الإسلام...

أو أنَّ الإسلام مصدر أساسي من مصادر التشريع...

أو أنَّه من مصادر التشريع....

هذه النصوص كلها مرفوضة شرعاً... وغير كافية.

ولتكون هذه النصوص مقبولة شرعاً... يجب أن تكون العبارة :

دين الدولة الإسلام ... وهو المصدر الوحيد للحكم بين الناس.

تنبيه :

بعض الأعضاء إذا قيل لهم : إنَّكم تقسمون على احترام الدستور...!!

يقولون : نحن نُقسم بألسنتنا ... وننوي في قلوبنا ... غير ما أقسمنا عليه...!!

الجواب :

1 - قال النبيُّ ﷺ : (اليمينُ على نيَّة المُستَحْلِف) مسلم

(أي الذي يَطلب القَسَم)... فالقسم (شرعاً) على ما يُفهم منه في الظاهر.

2 - لو كان الأمر كما يقولون... لفسدت محاكمات الناس... وعدالتهم...

ولفُتِحَ الباب أمام كل متلاعب...!!! وتخلَّص من العقوبة...!! وكثرت شهادات الزور...!!!

3 - عندما يُقسم العضو على احترام هذا الدستور المُخالِف لشرع الله سبحانه وتعالى..

يفهم المسلم ـ بحسب الظاهر ـ من هذا القسم : جواز الديمقراطية...!!

(إذا كان العضو ممن يُسمَّون بالإسلاميين...!!

ويقدمون أنفسهم على أنَّهم : قدوة ودعاة إلى الله عز وجل ...)

فهل أُعطي المسلم ـ علم الغيب ـ حتى يعرف نيَّة العضو المُنْتَخَب...!!؟؟

وقصده..!!؟؟ (وأنَّه رافض للديمقراطية.. حتى يعتمد على هذا الفهم..!!؟؟)

فهذا غشٌّ خطير...!! وتضليلٌ للمسلمين غير جائز شرعاً...!!

3 - الديمقراطية وممارسة المُخالفات :

في المجالس النيابية ينتشر : التبرج... والاختلاط... ومداهنة العلمانيين... والليبراليين... ومجاراتهم... واحترام آرائهم وغيرها...!! وهذه كلها أمور مُحرَّمة .

4 - الديمقراطية وترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

في كثير من الأحوال تكون بعض النائبات : سافرات... متبرجات...

والنواب جالسون ينظرون إليهن...!! دون إنكار... ولا نهي لهن...!!

بل لا يحق لهم النهي ـ أصلاً ـ لأنَّ هذا من الحرية الشخصية التي كفلها الدستور...!!!

5 - الديمقراطية والحصانة البرلمانية :

الحصانة البرلمانية تعني أنَّ العضو في البرلمان :

لا يُساءل...!!! ولا يُمَسُّ...!!! ولا يُعاقب...!!!

مهما فعل من مخالفات (إلَّا بموافقة المجلس...!!!).

وبالتالي فقد أصبحت هذه الحصانة ، وسيلة للظلم والتعدي والإفلات من العقاب...!!

أما الإسلام... فلا حصانة فيه... فالناس سواسية.. قال ﷺ :

(إنما أهلَكَ الذين من قبلكم ، أنَّهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، و إذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد ، وَايْمُ اللهُ لَوْ أنَّ فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها .) البخاري

6 - الديمقراطية والتطلع إلى المنصب :

في الديمقراطية :

التطلع إلى المنصب أمر محمود..!!!

بل إنَّهم ـ يتذابحون ـ من أجل كرسي البرلمان...

أما في الإسلام... فإنَّه مذموم...!!!

لذلك فقد كان المسلمون ـ في الأحوال العامة ـ يهربون من تقلُّد المناصب...

لأنَّها مسؤولية كبيرة...!!!

قال ﷺ :

(يا عبد الرحمن بن سَمُرَة ! لا تسأل الإمارة. فإنَّك إن أُعطيتَها عن مسألة وُكِلْتَ إليها. و إن أُعْطِيتَها من غير مسألة أُعنتَ عليها). مسلم

7 - الديمقراطية وتولي المرأة لرئاسة البلاد :

الديمقراطية لا تُمانع من أن يكون الرئيس الأعلى للبلاد : امرأة...!!

كما في بعض الدول...

وأما في الإسلام... فقد قال ﷺ :

(لن يُفلحَ قومٌ ولَّوا أمرهم امرأة)
البخاري



رئيسة وزراء بريطانيا السابقة..!!
وبريطانيا من أقدم الدول التي تُنادي بالديمقراطية

ملاحظة : (هذا الحديث الشريف) ، ليس فيه غض من مكانة المرأة...
وحاشا لله ﷻ... أن يُشرِّع ما فيه ظلم : لامرأة... أو رجل...
ومن اعتقد ذلك فقد كفر...!!!
فيا أختاه... أنت : الأم... والأخت... والبنت... والزوجة... وكُلُّكُنَّ غاليات علينا...
نريد لكنَّ أن تحيينَّ حياة الإيمان... ورضى الرحمن ﷻ (1)...

* * * * *

(1) إسناد مهمة الرئاسة للمرأة فيه ظلم كبير لها... ولشعبها... حيث أنَّ المرأة لا تتطلَّع إلى هذه الوظيفة : نفسياً... وجسدياً... وتفرُّغها لبيتها فيه : سعادتها وراحتها... هذا من جهة... ومن جهة أخرى... فإنَّ إسناد هذه الوظيفة لها فيه : ظلم كبير لشعبها... وذلك بسبب وضعها : الفطري... والنفسي... والجسدي الخاص... كما أنَّ تَطَلُّع المرأة لأن تكون أمّاً... يتعارض مع مهام الرئاسة ... بسبب : الحمل ومتاعبه... والإرضاع... والنفاس... والتفرُّغ لشؤون الأولاد... والمرأة لا تعدل بهذه الأمومة شيئاً... حتى ولو كانت الرئاسة... كل ذلك أثبته : الواقع... والتجربة... كما أنَّه صرَّحت به النساء في كثير من الشهادات...!!!
ولكن لكثرة ما يُروَّج لهذه الوظيفة... أصبحت كثير من النساء يحسبن أنهنَّ مظلومات...!!
بينما هنَّ (في الواقع) ملكات في بيوتهنَّ في ظل الإسلام... الحمد لله...

8 - الديمقراطية ومسألة الولاء والبراء :

يأمر الإسلام أتباعه أن يُقيموا علاقاتهم مع الآخرين على أساس :
الولاء... والبراء... والولاء هو : المحبة... والنصرة للمسلمين...
والبراء هو : كره كفر الكافرين... وعدم مناصرتهم على المسلمين...
وهذه المسألة ـ مهمة جداً ـ في حياة الإنسان المسلم...
ذلك أنَّ : تماسك المسلمين... ووحدتهم... وقوتهم... وهيبتهم في قلوب أعدائهم...
إنما هي رهن بمسألة : الولاء... والبراء...
فالعلاقة في الإسلام في ما بين المسلمين تقوم على أساس :
الأُخوَّة في الدين ... والتوحيد ... والعقيدة...
قال عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ الحجرات
هذا الركن الركين في حياة الأُمَّة... يضيع ويُهْدُر في ظل الديمقراطية...!!!
فتتعرض الأمة : للضعف... ولتغلغل أعدائها... وللاختراق من قبل حاسديها...
لأنَّ الديمقراطية تُقيم العلاقة مع الآخرين على أساس :
الجغرافيا... والأرض... أو ما يُعَبَّرُ عنه (بالمواطنة).
وقد أثبتت الحقائق التاريخية... أنَّ أقوىٰ رباط يربط الإنسان بأخيه الإنسان...
إنما هو : وحدة الدين... والعقيدة... وهذا ما نادىٰ به الإسلام.

9 - الدعوة إلى الديمقراطية دعوة إلى البدعة :

كما هو معلوم لكل مسلم أنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قال :
﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ... ﴾ النساء
فهذا هو الواجب... والديمقراطية تحكم بغير ما أنزل الله عَزَّ وَجَلَّ...
فتحكم بما شرَّعه النواب...!!! وبالتالي تكون الديمقراطية :
بدعة شركيَّة مُحرَّمة... لا يجوز الدعوة إليها... فضلاً عن العمل بها...
قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (... وإنَّ كلَّ بدعةٍ ضلالة) مسلم

* * * * *

10 - الديمقراطية سيف مُسلَّطٌ على رقاب الفقراء ـ فقط ـ :



الخمر ممنوعة في بعض البلاد الديمقراطية..!!
ولكنها مسموح بها واقعيّاً..!!

مثال على ذلك : الخمر...

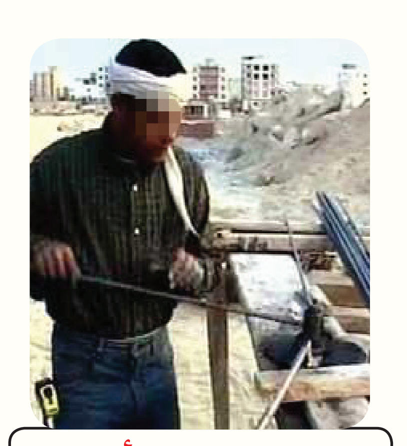
طالب أعضاء المجالس البرلمانية (ممن يُسمَّون بالإسلاميين) ـ في بعض البلاد ـ بمنع الخمر (باسم الديمقراطية) ، فَمُنِعَت بالتصويت عليها...!!!

ولكن ـ واقعيّاً ـ مُنِعَت عن الفقراء فقط...!!! ذلك أنَّ : كل قرار بالمنع (في ظل الديمقراطية) ، لا يؤثّر على الفاسدين من الأغنياء... لأنَّهم في الغالب قادرون على الحصول على هذه الممنوعات ، بما لديهم من : أموال... وسلطة... وواسطة... ونفوذ...!!!

لا ... بل... إنَّهم يتاجرون بها ـ أيضاً ـ ...!!

و إنما يُطبَّقُ ـ فقط ـ على الفقراء الذين لا أموال عندهم... ولا سلطة... ولا نفوذ... [1] هذا من جهة..

ومن جهة أخرى... فإنَّ الغني قادر على الإفلات من العقاب ، في حال قُبِضَ عليه مُتلبِّساً بمخالفة قانونية (عن طريق الرشاوى والواسطات وغيرها ...!!!) ، بخلاف الضعفاء والفقراء الذين يُطبَّق عليهم القانون بأشدِّ عقوباته ، لأنَّهم لا يمتلكون أموالاً ولا واسطات [2]...!!! **إذاً فهو نظام لا يحقق العدل بين الناس... لأنَّه نظام بشري قاصر.**



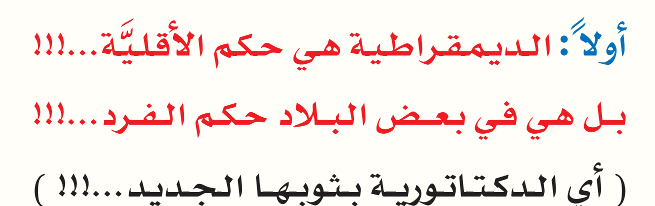
الديمقراطية نصيرة أصحاب النفوذ...
أما هؤلاء ـ العمال والكادحون ـ فلا نصير لهم...إلَّا الله تعالى..!!

---

(1) وذلك بخلاف الإسلام ، حيث أنَّ التحريم والتحليل يؤثّر على كل المسلمين : أغنياء وفقراء... الحمد لله على نعمة الإسلام.

(2) نشرت إحدى الصحف الكويتية بتاريخ 2010/6/28 ، تصريحاً لأحد النواب يؤكِّد أنَّ الديموقراطية سيف مُسلَّط على الفقراء ـ فقط ـ يقول فيه : وقَّعنا على طلب لعقد جلسة خاصة بشأن تجاوزات لجنة الإزالة وانحرافها في تطبيق القانون... فيُترك المتنفذون... وينقضّون على سلالم المواطنين البُسطاء..!!

ثامناً : سلبيات واقعيَّة :



أولاً : الديمقراطية هي حكم الأقليَّة...!!!

بل هي في بعض البلاد حكم الفرد...!!!

(أي الدكتاتورية بثوبها الجديد...!!!)



الديمقراطية كالتفاحة المأكولة
لا تصلح لشيء...!!



هذا شعار حزب المحافظين في بريطانيا
الذي يُمثِّل طبقة الأثرياء

● ففي ظل الديمقراطية، أصبحت طبقة كبار الأغنياء، وأصحاب رؤوس الأموال (الرأسماليين)، هي الطبقة الحاكمة المُشرِّعة صاحبة الإرادة العليا...!! فهي التي : تؤسِّس الأحزاب...!! وتملك وسائل الإعلام...!! ذات الأثر الكبير في تشكيل الرأي العام وصناعته... بما يكفل في النهاية أن تكون إرادة (الأغنياء)، هي :

الإرادة العليا الحقيقية صاحبة التشريع...!!
والتشريعات التي تُسَنُّ في تلك البرلمانات...
والقرارات التي تُصْدِرُها تلك الدول...
تكون آخذة بعين الاعتبار مصالح هؤلاء الرأسماليين...!!
أكثر من أخذها مصالح الشعب...!! أو أكثريته...!!

وعلى ذلك... فالديمقراطية هي :

حكم الرؤساء..!! وجماعاتهم المقربة منهم..!! ومن عائلاتهم..!!
وكبار التجار... والأثرياء الذين بيدهم رؤوس الأموال... ووسائل الإعلام...
ويستطيعون بوساطتها أن يصلوا... أو يوصلوا إلى البرلمان من يشاؤون...

يقول الرئيس الأمريكي فورد... إنَّ مقولة :
(هذه حكومة الشعب... ومن الشعب... وللشعب... لم تعد قائمة...!!!
إنَّها حكومة الشركات... ومن الشركات... وللشركات...!!!) ا. هـ.

لذلك.. فإنَّ القول بأنَّ البرلمانات في البلاد الديمقراطية تُمثِّل :
رأي الأكثرية... و إنَّ الحكَّام مُنتَخَبون برأي الأكثرية...
وأنَّهم يحكمون بما تُشرِّعه الأكثرية وتريده...
هو قول يخالف الحقيقة والواقع... وهو كذب وتضليل...!!!
هذا في البلاد الديمقراطية الغربية. أما البرلمانات في الدول الأخرىٰ...
فهي أقل شأناً، وهي اسم على غير مُسمَّىٰ...
إذ لا يجرؤ أي برلمان في تلك الدول، أن يتعرض لشخص الحاكم...!!!
أو أن يتحداه...!!! أو أن يتحدىٰ نظام حكمه...!!!
فالرئيس... أو الحاكم... أو السلطان... يستطيع في النهاية أن :
يحلَّ المجلس... أو يربطه...!!! في أي وقت شاء...!!! وكيفما شاء...!!!

تنبيه :

ينادي كثير من الناس بإقرار قانون للأحزاب [1] .. حيث إنَّ : كثيراً من البلاد لايوجد لديها مثل هذا القانون.. الذي يعتبره دعاة الديمقراطية من السمات : البارزة.. والواضحة في الديمقراطية..!!

ولكثرة ما نودي بهذا القانون.. ظنَّ كثير من الناس.. أنَّ الدولة لا يمكن أن تكون عادلة دون هذا القانون..!! وبالتالي دون أحزاب..!!

مع أنَّ الإسلام.. يرفض مبدأ الأحزاب والتحزُّبات.. فما هو السر في ذلك..؟؟

الجواب : إنَّ مبدأ الأحزاب.. قائم على مبدأ احتكار الحياة السياسية في المجتمع.. فالمجتمعات التي فيها أحزاب.. لا يستطيع الشخص العادي

---

(1) معنىٰ قانون الأحزاب : هو القانون الذي ينصُّ على الترخيص للأحزاب.. وآليات ذلك.. وطريقة ممارسة عملها.. وشروط من يتقدم للترخيص لها.. وطريقة تمويلها.. وكل ما يتعلق بشأنها.

أن يصل إلى الوظائف العليا ـ ولاسيما ـ المراكز المفصلية في الدولة: كالرئاسة.. والوزارة وغيرها.. إذا لم يكن منتمياً إلى حزب من الأحزاب الكبيرة.. والمهيمنة في المجتمع..!! وبالتالي.. فإنَّ كثيراً من الكفاءات القيادية يُحْرَمُ منها المجتمع.. بسبب هذه الأحزاب.. و إذا أراد شخص من عوام الناس.. الوصول إلى منصب من المناصب المؤثِّرة.. فإنَّه ينبغي عليه إمَّا أن يتنازل عن قناعاته لصالح مبادئ الحزب..!! وينافق من أجل قبوله فيه..!! ثم يستمر على ذلك.. إلى أن يترقى فيه.. وبعد ذلك قد يرشِّحُه الحزب لانتخابه.. وهنا تكون كمية هائلة من الطاقات والأوقات هُدرت في هذه المسائل التنظيمية.. البالية.. التي لا تُقدِّم ولا تؤخِّر.

و إمَّا أن يقوم فيؤسِّس لحزب جديد..!! وعادة الأحزاب الناشئة لا يَقْطِفُ ثمارها المؤسسون ـ و إنَّما من يأتي بعدهم ـ لأنَّ الحزب يولد صغيراً ويأخذ وقتاً طويلاً.. حتى يستطيع دخول البرلمان..!!

وبعدها يأخذ وقتاً أطول إلى أن يُصبح حزباً رئيساً.. وقد لا يُصبح أبداً.

وهنا يكون عمر الإنسان قد فات..!! وضاعت قدراته في هذه الأيام..

وكما يرفض الإسلام الاحتكار في السوق الاقتصادية.. ويعتبره جريمة آثمة.. تحاول أن تتلاعب في فطرة السوق.. وبالتالي تحاول التضييق على عوام الناس.. من أجل ثُلَّة قليلة من الجشعين..!!

* * * * *

ونفس الشئ هناك ما يُسمَّى بالجشع السياسي..

الذي يحاول أن يستأثر بالمناصب الكبرى.. والحياة السياسية..

على حساب التكافؤ في المجتمع..!! والتساوي بين الناس..!!

ولذلك فالإسلام يرفض ـ أيضاً ـ التحزُّبات.. والأحزاب.. لأنَّها تضرُّ أكثر مما تنفع..

* * * * *

الأحزاب في الديمقراطية تتفاضل في المبادئ.. وليس في العمل..

وأما في الإسلام فالمبدأ واحد بين المسلمين.. بل لا يجوز أن يتعدد..

وإنَّما المفاضلة في:

العمل.. والنشاط.. والصدق.. والإخلاص.. والتقوىٰ .. والاتقان..

بين المسلمين..

وهذا ما ينبغي أن يُوفَّر لجميع المسلمين بالتساوي في المجتمع الواحد..

والله تعالىٰ أعلم.

* * * * *

ملاحظة: كان الرئيس التونسي السابق: زين العابدين بن علي...

يدَّعي أنَّه يحكم بالنظام الديمقراطي...!! فلديه: برلمان...!! ونواب...!! ودستور...!! وأحزاب...!!

حتى ثار الشعب عليه، لتثبت هذه الثورة... أنَّه: ديكتاتوري... ظالم لشعبه...

وكذلك الرئيس المصري المخلوع: حسني مبارك وسائر الدكتاتوريين الآخرين...

يقول لويس الخامس عشر (ملك فرنسا):

(في شخصي وحده تستقر السلطة العليا...!!

وإليَّ وحدي تعود السلطة التشريعية دون ارتباط ولا مشاركة...!!

وعني يصدر النظام العام كله...!!

وحقوق الأُمَّة ومصالحها هي بالضرورة متحدة مع حقوقي ومصالحي...!!

ولا تستريح إلَّا بين يدي...!!) لويس الخامس عشر في الثالث من مارس من عام 1766

أقول: لم يبق إلا أن يقول أنا ربكم الأعلىٰ...!!!

وقد قالها ضمناً...!!!

وكل حاكم - في هذا العالم - ما لم يحكم بكتاب الله ﷻ، وسُنَّة نبيِّه ﷺ

يقول ما قاله لويس الخامس عشر سواءً كان:

ملكياً... أو جمهورياً... أو شيوعياً... أو ديمقراطياً...!!!

* * * * *

ثانياً: الديمقراطية حكم الأقليَّة..

بل هي حكم أقل الأقليَّة :

يقول دعاة الديمقراطية بأنَّ:

الديمقراطية هي حكم الأكثرية أو الأغلبية...!!!

وذلك لا يُشكِّل فضيلة للديمقراطية...



نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية المصرية لعام 2010

فليست العبرة بالكثرة.. بل العبرة بالحق[1]..

ومع هذا ، فالواقع الذي لا نقاش فيه يُثبت أنَّ الديمقراطية هي حكم أقل الأقليَّة...!!!

وذلك أنَّ العضو المُنتخب الذي يترشَّح في دائرته... يترشَّح بجانبه مرشَّحون آخرون كُثر... فإذا فرضنا أنَّ عدد الذين يحق لهم التصويت خمسين ألفاً في دائرة من الدوائر...

وترشَّح لهذا الكرسي عشرة[2] مرشحين ليتنافسوا على كرسي واحد لهذه الدائرة.

وكان نسبة المشاركة في هذه الانتخابات ـ 50٪ مثلاً[3] ـ أي الذين مارسوا الانتخاب 25 ألفاً في أحسن الأحوال... وحصل الفائز في هذه الدائرة على خمسة آلاف صوت... وحصل الآخرون على البقية وعددهم تسعة...

إذن: الفائز مُفوَّض من خمسة آلاف ناخب ـ فقط ـ من خمسين ألفاً...!!

ولذلك كانت الديمقراطية هي حكم أقلِّ الأقليَّة...

وليس كما يدَّعي دعاتها بأنَّها حكم الأكثريَّة...!!!

---

(1) المُتتبع لمعاني الأكثرية في القرآن الكريم.. يجد أنَّها وردت في سياق (الذم).. قال ﷻ :

﴿ وَمَآ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوۡ حَرَصۡتَ بِمُؤۡمِنِينَ ﴾ يوسف

﴿ ... وَأَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ ﴾ المائدة

﴿ وَإِن تُطِعۡ أَكۡثَرَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ ... ﴾ الأنعام

(2) بلغ عدد المرشحين للانتخابات البرلمانية المصرية لعام (2010) 5064 مرشحاً... يتنافسون على (508) مقاعد (أي بمعدل مقعد واحد لكل عشرة مرشحين).

(3) بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية الأردنية لعام 2010، حسب ما هو معلن (رسمياً) 53٪ فقط...!!!

صندوق انتخابي فارغ



(ما في أحد ينتخب)

تنبيه : أكثر من خمسين في المئة (ولاسيما في المجتمعات الإسلامية)، لا يدلون بأصواتهم في أي انتخابات ـ غالباً ـ (لأن كثيراً من المسلمين يعتقدون ـ بإذن الله تعالى ـ حُرمة هذه الانتخابات... وكذلك لأسباب أخرى)، وبالتالي فإنَّ نواب المجالس البرلمانية... لا يُمثِّلون غالبية الشعب...

و إنما يُمثِّلون (أكثر مَنْ صُوِّت لهم بالنسبة لغيرهم).

وكذلك الأمر بالنسبة لرئيس الدولة ـ في بعض البلاد ـ

سواء أكان انتخابه من الشعب مباشرة... أم بوساطة أعضاء البرلمان...

فإنَّه لا يُنتخب بأكثرية أصوات الشعب... بل بأقليَّة الأصوات...

كما هو حاصل مع أعضاء البرلمانات.

ولهذا فإنَّ القول بأنَّ البرلمانات في البلاد الديمقراطية تُمثِّل رأي الأكثرية هو قول : يخالف الواقع...!!

و أنَّ القول ـ أيضاً ـ أنَّ الحُكَّام يُختارون من أكثرية الشعب...

وأنَّهم يستمدون سلطتهم من الشعب، هو قول : يخالف الحقيقة ـ أيضاً ـ ...!!!

ملاحظة مهمة جداً جداً

ومن هنا يتضح لنا أنَّ الديمقراطية كانت ـ ولازالت ـ حكم الأقليَّة للأغلبيَّة...!!!

بل هي حكم أقل الأقليَّة...!!!

وليس حكم الشعب... أو الأغلبيَّة...

كما يدل عليه ظاهر تعريف الديمقراطية...!!!

يا سبحان الله... كيف لم يتنبه ـ لهذه المسألة ـ أغلب البشر...!!! طوال هذه السنين...!!!؟؟؟

ممن كانوا يعتقدون ــ ولازالوا ــ أنَّ الديمقراطية هي : حكم الأغلبيَّة...!!!



حسبنا الله ونعم الوكيل

ثالثاً: الديمقراطية وحل مجلس الأمَّة بسبب عدم التعاون:

من مواد الدستور في بعض الدول الديمقراطية بأنَّه:

إن تعذر تعاون السلطتين التشريعية والتنفيذية...

فإنَّه يحق لرئيس الدولة:

أن يحلَّ المجلس...!!!! ويدعو إلى انتخابات مُبكِّرة..!!

مع العلم بأنَّ هؤلاء النواب... من المفروض أنَّهم يُعبِّرون عن إرادة الشعب...

ومُنتَخَبون منهم... فكيف يُحَلُّ المجلس..!!؟؟

وأين حكم الشعب من هذا التناقض...!!!؟؟؟

رابعاً: الديمقراطية والاستجواب وتقديم الاستقالة:

في كثير من الأحيان يلجأ النواب إلى استجواب أحد الوزراء... لسوء إدارته...

ويجب على الوزير دستوريّاً إمَّا:

١- أن يجيب على أسئلة النواب...!!!

٢- أو يُقدِّم استقالته قبل الاستجواب...



من يقرأ هذا الدستور...!!!؟؟؟
فضلاً عن فهمه...!!!؟؟؟

وقد يكون الوزير قد ارتكب كوارث وهو في منصبه...!!!!!

فإنَّه وبمجرد أن يُقدِّم استقالته، يستطيع أن يُفلت من المساءلة... بكل سهولة...!!

خامساً: الاستفتاء على الدستور:

بعد الفراغ من وضع الدستور...

يُطرح للاستفتاء عليه من قِبَلِ الشعب...

وهذا الدستور في كثير من الأحوال،

يبلغ المئات من الصفحات...

وأكثر الشعوب إن لم نقل الغالبية الساحقة...

لا تعرف ماذا يضم الدستور من مواد...!! وحتى لو أُتيح هذا الدستور للاطلاع عليه، فإنَّه بحاجة إلى وقت طويل لفهمه، كما أنَّه بحاجة إلى أهلية لفهمه...

فليس كل الناس متخصصين في قراءة القانون...!!!

فالناخب يُصوِّت على ما يجهل...

كما أنَّه في كثير من الأحوال، يُصوِّت وهو في وضع لا يسمح له باتخاذ القرار المناسب... لكثرة الضغوطات عليه...

كما هو الحال في بعض الدول الأفريقية... مثل انتشار:

الفقر... والجهل... والمرض...!!!

(كما حدث في تنزانيا... وغيرها...!!!)

مع الجوع... والجهل... والمرض... والخوف



كيف تريدون من هؤلاء الفقراء أن يصوِّتوا على الدستور...!!؟؟

ملاحظة : أخي المسلم : بإمكانك أن تسأل نفسك ... !!

أو من يُحيط بك من الناس... اسأل عشرة...!!! أو مئة...!!

ـ هل منهم من يحفظ مادة من مواد الدستور...!!؟؟

ـ هل منهم من يعرف ماذا يحوي الدستور من فقرات ومعان...!!؟؟

مع أنَّ الدستور صار له أكثر من خمسين سنة في بعض البلاد...!!!

فكيف يُطَالَب الشعب بالتصويت على ما يجهلون...؟؟؟

و إذا صوَّتوا : بنعم... أم... لا .

فهل تصويتهم يُعبِّر عن إرادتهم...؟؟؟ ورغباتهم...؟؟؟ ومصالحهم...؟؟؟

أم أنَّ نتيجة التصويت تأتي بحسب الدعاية التي تسبقه ـ غالباً ـ...!!!؟؟

* * * * *

تنبيه هام جداً

إنَّ أي كتاب لا يُقرأ... يضيع ويجهله أهله... ولذلك فإن الله ﷻ أوجب على المسلمين قراءة شيء من القرآن الكريم في صلاتهم...
فالمسلمون... يقرأون من دستورهم (أي شريعتهم) على الأقل خمس مرات في اليوم... ومع هذا التأكيد ـ على تَعلُّم القرآن الكريم ـ فإنَّ كثيراً من المسلمين يجهلون أحكاماً كثيرة... ينصُّ عليها كتابهم...
وهو كتاب الله تعالى... والصلاة لا تصحُّ إلَّا به...
ومن قرأ حرفاً منه فله عشر حسنات...
فكيف يفهم الإنسان ذلك الدستور الوضعي (الباطل) ـ في النظام الديمقراطي ـ ... دون تلك العوامل والأسباب المُحفِّزة...!!؟؟
بل هناك عوامل ـ تُزهِّد الإنسان ـ ولا سيما المسلم ـ بقراءة الدستور...
أولها ، وأهمها : أنَّه يخالف كتاب الله سبحانه وتعالى...
ثانيها : أنَّه جاف في أسلوبه وعبارته...
ثالثها : أنَّ المسلم لا ينال الأجر على قراءته بل العكس من ذلك ، يلحقه الإثم ، إن قرأه معتقداً به...
رابعها : أنَّه ليس سهلاً في فهم معانيه ومواده...
خامسها : أنَّه غير ثابت... ومتغيِّر...!! ومتبدِّل...!!
سادسها : أنَّه غير مربوط برقابة الضمير... وبالحساب بعد الدنيا... وغير محاط بنظام أخلاقي متكامل... وغيرها من الأسباب...
فحتى المحامون المتخصصون في دراسة القانون...
متفاوتون في فهمه ومعانيه...
ومع ذلك... هناك مادة في القانون تنصُّ على أنَّه :

لا يُعذر ـ المواطن ـ بالجهل بالقانون فأي ظلم وجور بعد هذا..!!؟؟

وبعض الناس يقولون إنَّ هذه القاعدة موجودة في الإسلام.
والجواب : إنَّ قياس الدستور والقانون على القرآن الكريم...
قياس مع الفارق للأسباب الماضية... إضافة إلى أنَّ قاعدة العذر بالجهل... أوسع تطبيقاً من القانون... فعلى سبيل المثال : من كان حديث عهد بالإسلام... أو نشأ بعيداً عن العلم في البوادي... فيُعذر ببعض الأحكام...

سادساً : الديمقراطية وتعطيل مصالح الأُمَّة :

يوجد في نظام الديمقراطية ، شيء يقال له : فترة انتقالية...!!
ومن صور هذه الفترة ، الحالة التي تعقب حل مجلس النواب... إلى انعقاد المجلس القادم... وهذه الفترة قد تطول لتستغرق أسابيع كثيرة... وربما شهوراً...!!
وفي هذه الفترة... تتوقف كثير من مصالح الناس...
بسبب هذا الفراغ الدستوري... وربما تلحق بالأُمَّة كوارث وخسائر هائلة...
بسبب هذه الأنظمة الديمقراطية المدمِّرة... وقد حدث ذلك فعلاً...

سابعاً: النظام الديمقراطي وفرض حالة الطواريء :

يسمح الدستور لرئيس البلاد في أحوال طارئة... أن يفرض حالة الطواريء... ومعناها : تعطيل كثير من مواد الدستور والقانون في مثل : حالة الحرب.. والكوارث الطبيعية.
إذ يُصبح الرئيس أو الحاكم... حاكماً مطلقاً...
له أن يفعل ما يشاء...!!! دون حسيب ولا رقيب (بحجة قانون الطواريء...!!!).
ويكفي أن نعلم أنَّ فترة هذا القانون تُمدَّد بحسب الحاجة ـ كما يدَّعون ـ فقد مُدِّد في بعض البلاد (كما في سوريا) حتى صار له أربعون سنة...!!!
ولا زال معمولاً به حتى الآن (فعليّاً)..!!!
فاعتقال الأشخاص ـ مثلاً ـ
غير جائز إلَّا بعد أمر قضائي صريح
(في الحالات العادية...!!!).
أما في حالة الطواريء...
فإنَّه يجوز لرئيس البلاد... فعل ذلك...
دون الرجوع إلى القضاء...!!
ودون المحاسبة على ذلك...!!!
وكل ذلك يتم تحت عنوان :
قانون الطواريء...!!
بحجة المصلحة العليا...!!
والأمن القومي... والوطني للبلاد..!!!
بينما في الإسلام :
لا يوجد ما يُسمَّى بقانون الطوارئ...



قانون الطواريء وُجد : ليوم... أو لأسبوع...
أو لشهر... أما أن يمتد لخمسٍ وعشرين سنة...
فقد أصبح هو الأصل...!!!
والقانون العادي : هو الطواريء...!!!

* * * * *

ثامناً: الديمقراطية والعبث في البحث عن الحلول :

لما طُرِحَت الديمقراطية، طُرِحَت كحل للقضاء على أنظمة دكتاتورية ظالمة...
وعندما طُبِّقت وُجِدَ أنَّها نظام يوَلِّد نوعاً... بل أنواعاً من الفساد...!!!
فما من مُرشَّحٍ يتقدم للانتخابات الديمقراطية :
إلَّا والقضاء على الفساد أحد شعاراته وعناوينه البارزة...!!!
وما من دولة ديمقراطية :
إلَّا ولديها ملف للفساد معروف ومشهور...!!!
فالغرب لا يملك نظاماً ثالثاً آخر...!!
فهم مُخيَّرون إمَّا بين :

1 - الدكتاتورية الفظَّة: بظلمها... وبطشها...
2 - أو بين الديمقراطية: بفسادها... وسلبياتها... وعيوبها...

فاختاروا الديمقراطية على ما هي عليه...
ومحاولة ترقيعها وتحسينها ما أمكن...!!

بينما ـ نحن المسلمين ـ فقد عافانا الله ﷻ من ذلك وأكرمنا بهذا النظام ـ الكامل العادل ـ والذي هو الإسلام.. الحمد لله.

أقول: فما الفائدة من النظام الديمقراطي الذي طُرِحَ من أجل القضاء على الفساد...
وإذا به يوَلِّد فساداً أكبر... وأشرس... وأقبح... من الفساد الذي يُراد القضاء عليه...!!!
هذه هي حقيقة الديمقراطية العفنة...!!!

فلماذا نترك الإسلام... وننادي بالديمقراطية...!!؟؟

وما حال الذين يدعون إلى الديمقراطية إلَّا كحال بني إسرائيل الذين لم يعجبهم المَنُّ والسلوى...!! فطالبوا بالعدس والبصل...!! فقال الله ﷻ لهم:

﴿أَتَسۡتَبۡدِلُونَ ٱلَّذِي هُوَ أَدۡنَىٰ بِٱلَّذِي هُوَ خَيۡرٌ﴾ البقرة

تاسعاً: الديمقراطية وحرية التظاهر :

التظاهر هو: خروج الناس مُعبِّرين عن رأيهم ... ورغبتهم في قضية من القضايا ... مثل: تنحية رئيس ... أو برلمان ... أو حكومة ... أو قانون ... أو مطالبة بإصلاحات: اقتصادية ... أو سياسية ... أو اجتماعية ... أو غيرها ...
وحق التظاهر السلمي ... حق كفله الدستور ... والقانون ...
ولا يجوز منعه بحال من الأحوال ... ولكن هذا الحق الديمقراطي ...
عليه ملاحظات سلبية كثيرة منها :

أولاً: أنَّه في كثير من الأحيان ... يكون خروج الناس خروجاً ليس صحيحاً ...
لأنَّهم يكونون واقعين تحت ضغط :
الشائعات ... أو التأثر بحدث ... أو ظرف ... أو كارثة ... أو غير ذلك.

ثانياً: إنَّ ممارسة التظاهر ... يُضَيِّع أوقاتاً ثمينة من حياة الأمَّة ...
كما أنَّه يُحمِّل الأمَّة خسائر فادحة من خلال: تعطيل الأعمال ... والصناعات ...
والتجارة ... ونشر روح القلق ... والاضطراب ... فتنهار البورصات ...
ويقل الائتمان ... إلخ.

ثالثاً: إنَّ الجموع الهائجة تكون متأثرة بحرارة الشعارات ...
يسهل قيادها في بعض الأحيان إلى ما لا تريد ...
وتصبح ألعوبة بيد من يريد تحريكها ...
ثم يأتي آخرون ليقطفوا ثمرة تظاهرها ...!!

* * * * *

أمَّا في ظل الإسلام فإنَّ التظاهر يدخل في مبحث الخروج على الحاكم ...
ويقوده: أهل العلم ... والفقه ... والحل ... والعقد ... وهو نادر جداً ...
لأنَّ النصوص تُلبي حاجة الإنسان (المسلم وغير المسلم) تلبية حقيقية وصحيحة ... والقائمون عليها ما هم إلَّا مُنفِّذون ...
ومطبِّقون لشرع الله تعالى ... وليسوا مشرِّعين من عند أنفسهم ...
كما أنَّ القضايا الصغيرة والكبيرة أحكامها وموقف المسلم منها واضح ومعروف ... وما عليه إلَّا السمع والطاعة.

عاشراً: الحكومة الديمقراطية :

هي حكومة ميتة...!! وليست متطورة...!! لأنَّها حسب ما يقول دعاتها بأنَّها تعكس الحالة الاجتماعية... كما هي عليه دون زيادة ولا نقصان.. وبكل سلبياتها وإيجابياتها... بينما وظيفة الحكومة : الارتقاء بالناس نحو الأفضل والحق والخير... و إصلاح الأخطاء... لا تكريسها... والمحافظة عليها... والدفاع عنها... كما هو الحال في ظل الديمقراطية.

حادي عشر : الديمقراطية والخوف من المجهول :

كثير من مواد ونصوص الدستور والقانون... في النظام الديمقراطي...
مُشَرَّعة... ومنصوص عليها... من باب الاحتياط والخوف...
من النتائج والآثار العكسية ـ ولاسيما ـ في ما يتعلق :
بعدد المرات التي يحق لرئيس الدولة الترشُّح لرئاسة البلاد...
ومدة تلك الفترة الرئاسية...
فمن الدساتير ما ينصُّ على أنَّ الرئيس لا يحقُّ له منصب الرئاسة إلَّا :
مرتين... ومنها ثلاث... ومنها ما ينصُّ على أنَّ مدة الرئاسة أربع سنوات...
ومنها خمس... وسبع سنوات...
وكل ذلك خوفاً من أن يتحول الرئيس الديمقراطي الى حاكم :
ديكتاتوري... مستبد... فيتولى الرئيس :
فترتين رئاسيتين... ثم يترك المنصب... ويغادر...
وهذا لا يخلو ـ أيضاً ـ من آثار : سلبية... مُدمِّرة... لحياة الأُمَّة...
فإنَّ تبدُّل الأشخاص على المناصب... من غير داع لذلك...
يُحمِّل الأمَّة خسائر فادحة... بسبب تبدُّل : الرؤى... والسياسة...
وبالتالي ، فإنَّ الأمَّة تُعاني من : عدم الاستقرار... والطمأنينة...

* * * * *

وأما الإسلام فإنَّه لا يُقرُّ: تحديد مدة... وعدد المرات... التي يتولى فيها: الإمام... أو الرئيس... منصب الخلافة والإمامة...
حتى ولو استمرت خمسين سنة...
وهذا يمنح الأمة: استقراراً ممتازاً... إضافة إلى أجهزة رقابيَّة عليه... تبدأ بحق المناصحة لكل فرد من أفراد الأمة... ضمن: شروط... وضوابط... ونهايةً بعزله.. إذا اقتضى الأمر ذلك...!!
بحسب الجريمة المُرتَكَبة... وفق فتوى أهل الحل والعقد... وحكم قضاء المظالم.
كما أنَّ الإسلام... يَسُنُّ هذه الأحكام ضمن نظام متكامل من: العقيدة... والشريعة... والأخلاق الإسلامية... التي مبناها على الخوف من الله سبحانه وتعالى... والإيمان بالحساب يوم القيامة... إضافة إلى: ذمِّ حب الدنيا... والحرص عليها... والأنانية... والجشع... وتحريم: السرقة... والرشاوى... والاختلاسات... وغيرها من الأحكام...
التي تُشكِّلُ الحل الأمثل لهذه المشكلة... بما يجعل خيار الديمقراطية... بجانب نظام الإسلام في مسألة الرئاسة ـ وغيرها ـ خياراً: ساقطاً... سقوطاً كاملاً... بإذن الله تعالى.

* * * * *

تنبيه هام

الإسلام لم يَنُصَّ في باب الحكم إلَّا على صفات الإمام أو الحاكم ـ ولا سيما ـ صفة الأمانة... لأنَّ الأمين سوف يُعيِّن بطانة ومستشارين ووزراء أُمناء... وهم بدورهم سوف يعيِّنون أُمناء أمثالهم... وهكذا ينتشر: الإصلاح... والخير... والعدل... والإنصاف... والرحمة... بين الناس...
وهذه هي عقدة الحل...
أما وضع الضوابط والاحتياطات... فمهما كانت دقيقة وكثيرة... لا يمكن أن تؤدي دورها ـ في الحل ـ إذا كان القائمون عليها غير أُمناء...!!

ثاني عشر: الديمقراطية فيها: الإصرار على خِداع الأُمَّة:

كل مرشح يُعلن شعاراتٍ عند حملته الانتخابية، وكأنَّه يريد أن يصنع المستحيل...!!!! وهو يعلم علم اليقين بأنَّه غير قادر على تنفيذ شعاراته لأسباب كثيرة: منها ما يتعلق به شخصياً... ومنها ما هو خارج عن إرادته... ولكنه يبقى مصرّاً على شعاراته... ويُصرُّ على الكذب والغش وخداع الأمة، من أجل الوصول إلى الكرسي... والاستئثار بامتيازاته...!!!!



شعار المرشحين (الحقيقي) :
بالروح.. بالدم..
نفديك يا كرسي...!!!!

برنامج (شعارات) أحد المرشحين



اصرار على المستحيل...!!
(في ظل الديمقراطية)



أحد المرشحين يعلن عن برنامجه الانتخابي

أقول: شعارات خيالية غير واقعية...

ثالث عشر : الديمقراطية تُضيِّع مصالح الناس :

باسم الديمقراطية وأساليبها ... وألاعيبها ...
يستطيع أي إنسان أن يُصبح نائباً عن الأُمَّة أو وزيراً في الحكومة...!!
إذا كان عضواً في حزب كبير... أو إذا امتلك مالاً للقيام بحملة إعلامية لانتخابه..!!
أي يمكن أن يصل الشخص إلى المكان غير المناسب له...!!
وبالتالي حدِّث عن ضياع مصالح الأُمَّة وحاجاتها...!!
والفوضى العارمة التي تَحدُث من وراء ذلك ـ ولا حرج ـ
فقد وُجِدَ في نواب الشعب من لا يُحسن حتى القراءة والكتابة..!!
فكيف لمثل هذا العضو أن يكون ناجحاً في إدارة شؤون الأُمَّة...!!
على فرض صحة هذه العملية التشريعية..؟؟ (والتي هي في حقيقتها باطلة..!!).
وسَنِّ القوانين التي تحتاج إليها البلاد...!!؟؟ هذا من جهة...
ومن جهة أخرى... ففي ظل الديمقراطية
تجد المهندس الميكانيكي ـ مثلاً ـ وزيراً للصحة...!!!
والطبيب وزيراً للزراعة...!!!
ـ مع احترامنا الشديد لكل المسلمين ـ
ولكن وضع الشخص المناسب في المكان المناسب ،
أمانة عظيمة تضيع في ظل الديمقراطية (غالباً).
وهذا ما حذَّرنا منه نبيُّنا محمَّد ﷺ...
فبينما هو ﷺ في مجلس يُحدِّث القوم ، جاءه
أعرابي فقال : متى الساعة..؟؟ قال ﷺ :
(... فإذا ضُيِّعت الأمانة فانتظر الساعة).
قال : كيف إضاعتها ؟
قال : (إذا وسِّد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة) البخاري.
(وهذا من علامات نبوته ﷺ).

رابع عشر : استخدام الصور في الدعاية الانتخابية :

أي عضو يُرشِّح نفسه لهذه المجالس ، لا بُدَّ له أن يقوم بحملة دعائية ترويجية لانتخابه..!! بل تجد أنَّه حريص على إظهار نفسه من خلال الصور الكبيرة التي تملأ الطرقات.. والساحات.. والشوارع.. بأحسن هيئة وبأوضاع مختلفة..!! ومن زوايا متعددة..!! بل إنَّ كثيراً منهم يستخدم صورة لنفسه مرَّ عليها عشر سنوات (ليبدو شاباً جميلاً..!!).

وأما البعض الآخر، وقبل أن يصوِّره المصوِّر... يأتي إليه المختصون بالماكياج... فيقومون بعمل ما يلزم لتجميله... ليبدو بأحسن صورة ممكنة...!!!

وكأنَّه في مسابقة لملوك الجمال...!!! وليس في عملية انتخابية...!!!

و إنَّنا ـ هنا ـ نطرح هذا التساؤل :

هل يَنْتَخبُ الناس المرشح :

لشكله... ومنظره... ولون عينيه... وطول قامته... وشبابه ونضارته وفلوسه..!!!؟؟؟

أم أنَّه من المُفترض أن يُنتَخَبَ من أجل :

عقله... وتاريخه... ورزانته... وخبرته... وحصافته... وتدبيره... وأمانته...!!!؟؟

صور مرشحين...!!



قال رسول الله ﷺ :

(إنَّ الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم . ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم .) مسلم

تاسعاً: سلبيات اقتصادية

أولاً: الحملات الانتخابية تستنزف أموال الأُمَّة :

يُنفق المُرشَّحون مئات الملايين...!! وربما المليارات...!!
على حملاتهم الانتخابية في :
المأكل... والملبس... والمشرب... والولائم... والرشاوى...!!!
وهذه الأموال ، لو وُظِّفت في مكانها الصحيح ، لانقذت ملايين المسلمين من المجاعات...!!!

بعض صور استنزاف أموال الأُمَّة من أجل الديمقراطية...!!



إنفاق المال على اليافطات الانتخابية...!!



التنافس في إسراف المال على الطعام والشراب...!!



إنفاق المال على الصور والمطبوعات...!!



إنفاق المال على الخيام والزينات والولائم والهدايا...!!

ملاحظة (1) :

نشرت إحدى الصحف ، أنَّ تكاليف الانتخابات النيابية لعام 2010، في مصر وحدها ، سوف تتجاوز الستة مليارات جنيه مصري...!!!
يُنفقها حوالي 5 آلاف مرشح، عدا ما تنفقه الحكومة على هذه العملية...!!!
بينما يُنفق كل مرشح في الانتخابات الأردنية ، ما يقارب مليون ونصف مليون من الدولارات في هذا البلد الفقير...!!!
وقد بلغت تكلفة الحملات الانتخابية في الكويت لعام 2008، قريباً من مليار و200 مليون دولار...!!! وهذا على نطاق هذا البلد الصغير.
فلأجل من يُنفَق هذا المال...!!!؟؟؟ وما هو الهدف...!!!؟؟؟
أليست الأمة أحوج إلى هذا المال لقضاء مصالحها..؟؟
إن كان أصحاب هذا الإنفاق صادقين في سعيهم للإصلاح...!!!؟؟؟

* * * * *

ملاحظة 2 : لو أنَّ المُرشَّح يرى في المنصب الذي يسعى إليه مسؤولية أمام الله سبحانه وتعالى... وليس مَغْنَماً... لَمَا سعى إليه أصلاً... ولَمَا أنفق كل هذه الأموال الهائلة من أجل الوصول إلى الكرسي...!!!
أو أنَّه ــ إن كان صادقاً ــ في خدمة الأمة ، وتطبيق الإسلام ، لحوَّل هذه الأموال إلى فقراء المسلمين...!!!
أو موَّل مشروعاً إسلامياً دعوياً ينفع البلاد والعباد...!!!

قلت : يا رسول الله ألا تستعملني ؟
قال : فَضَرَبَ بيده على منكبي.
ثم قال :
(يا أبا ذر ! إنَّك ضعيف. وإنَّها أمانة. وإنَّها يوم القيامة ، خزيٌ وندامة. إلَّا من أخذها بحقِّها ، وأدَّى الذي عليه فيها.) مسلم

ملاحظة : العجيب أنَّ الذي يروي هذا الحديث هو أبوذر نفسه...!! ويُقرُّ على نفسه بأنَّه ضعيف...!! فما هذا الإنصاف الذي تحلَّى به الصحابة رضي الله عنهم ...!!

ثانياً: الديمقراطية تَهْدُرُ وقتاً ثميناً من حياة الأمة :

البورصة تهوي 100 نقطة
بسبب حل مجلس الأمة

مع كل إعلان عن انتخابات جديدة...

تكاد تُشَلُّ حركة البلاد من حيث :

الصناعة والتجارة وغيرها من النشاطات الاقتصادية ، وذلك بسبب الترقُّب والحذر من نتائج الانتخابات...

فَتُهدرُ أيام كثيرة في هذه العملية...

هذا فضلاً عن تكاليف الانتخابات نفسها من :

أوراق هائلة... ومطبوعات... وأجور... ومرتَّبات... ووسائل إعلام... ومصوِّرين... ومندوبين... ومذيعين... وقضاة... وشرطة... وحرس... ومباحث... وموظفين... وعمَّال... ومستخدمين... وغيرهم الكثير... الكثير...

ناهيك عن يوم الانتخابات ذاته...

حيث يُصبح يوماً شبيهاً لعطلة رسمية...!!!

وهذه كلها خسائر فادحة ، تزيد في معاناة الأمة أكثر...!!! فأكثر...!!!

انتخبوا مرشحكم للمجلس البلدي
عن الدائرة (أ) الطبيب البيطري ،
خريج جامعات أمريكا ،
وحاصل على البورد الفرنسي ،
وزميل كلية الجراحين الملكية العالمية

في ظل الديمقراطية... تضيع أمانة الكفاءة ـ غالباً ـ ...!!!

ثالثاً : الديمقراطية تُكَبِّد الأمَّة خسائر فادحة دون مُبرِّر :

بعد كل انتخابات جديدة... يتم تغيير :

الوزراء... وقيادات العمل... والإنتاج... والحُكم... والإدارة... وغيرهم الكثير...

وهذا يفوِّت على الأمة أموالاً طائلة...

كما أنَّه يُحَمِّلها خسائر فادحة... حيث أنَّ لكل شخص توجهاته وآراءه ـ ولا سيما ـ إذا وصل إلى الحُكم عن طريق الانتخابات...

وليس بناء على الكفاءة العلمية...

فإنَّ هؤلاء يجرُّون على الأمة ويلات هائلة بسبب أخطائهم...!!! وجهلهم...!!!

عاشراً... سلبيَّات فكرية



الديمقراطية :
تجعل الحليم حيران...!!!

أولاً: الديمقراطية ترضى بظلم الأقليَّات (قانوناً) :

الأقليَّات في المجتمعات الديمقراطية مظلومة ـ دائماً ـ لأنَّه لا أصوات لهم تدافع عن حقوقهم (بحسب الديمقراطية) ـ كحال المسلمين في أوروبا وأمريكا ـ حيث صوَّتت كثير من البرلمانات على نزع النقاب من المسلمات...!!! وتجريمهنَّ...!!!

وذلك ظلم كبير لهنَّ... لأنَّه لا أصوات تدافع عن حقوقهنَّ...

أما المنهج الرباني، فإنَّه يُحقِّق العدالة بين جميع البشر (الأكثرية والأقلية ، حتى ولو كان فرداً واحداً..!!)، وتلبية مصالحهم وحاجاتهم، وفق معايير ربانيَّة دقيقة، يستحيل على البشر أن يأتوا بمثلها... قال ﷻ :

﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ المائدة



الإخبارية

مظاهرات وأعمال غاضبة ردا على تجريم المنقبات

أصبح النقاب في بعض البلاد الديمقراطية...
جريمة يُعاقب عليها القانون...!!!

ثانياً: التبديل والتغيير ركن من أركان الديمقراطية :



هذا هو حال الدستور...
في المجتمعات الديمقراطية...!!!

الدساتير والقوانين التي هي أساس الديمقراطية، بحاجة إلى تغيير وتبديل بين فترة وأخرى، تبعاً لتطور الحياة بين الحين والآخر، وتبعاً لاكتشاف الثغرات والعيوب في نصوص الدستور والقانون الوضعي...

(لأنَّه نصٌّ بشريٌ قاصر...!!!)

وهو ما يسمونه بتنقيح الدستور...

والذي هو في حقيقته: (ترقيعٌ للدستور).

فالمجتمع في ظل الديمقراطية، لا يعرف طعم الاستقرار والطمأنينة على كافة الأصعدة ـ كما هو مُشاهد يومياً ـ بسبب تبدُّل وتغير الأنظمة والقوانين والدساتير...

بينما شرع الله تبارك وتعالى :

لا يتبدَّل... ولا يتغيَّر... إلى يوم القيامة...!!

ولو مرَّت عليه مليارات السنين ، ومليارات البشر...

فهو ليس بحاجة إلى الحذف أو الزيادة... لأنَّه متوافق مع مصالح البشر... إلى أن يرث الله سبحانه وتعالى الأرض ومن عليها في كل :

زمان... ومكان... ومجال...!!!

وليس بحاجة إلى برلمان ليَسُدَّ الثغرات والعيوب فيه...

لأنَّه من عند الله العليم الخبير...!!.

(أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ) الملك

ثالثاً: الديمقراطية ثمرة الشائعات:

الشعوب ـ غالباً ـ ما تكون واقعة تحت ضغط:
الشائعات.. أو الأحداث المُفتعلة...
أو ردود الأفعال... في توجيه اختياراتها..!!
مثل انتخاب الرئيس الأمريكي
الديمقراطي ـ أوباما ـ على خصمه
الجمهوري... فقد أُنتخب ليس مساواةً
بين البيض والسود كما يُعلنون...!!!
و إنَّما كُرهاً في ـ بوش ـ وحزبه
الجمهوري الذي كادت أمريكا أن
تنهار في عهده...!!!

رجل يهمس بإذن صاحبه... بشائعة من الشائعات...!!



الديمقراطية: ثمرة الشائعات...!!



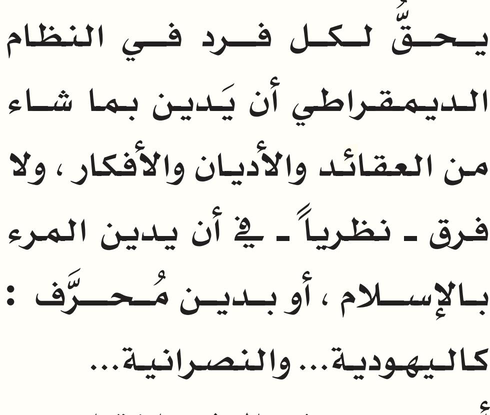
أوباما يُقسم على الدستور

رابعاً: الديمقراطية: نظام خيالي لم يُطبَّق

رغم مرور مئات السنين من الدعوة إليه..!!
الديمقراطية بفكرتها المزعومة لم
تُطبَّق حتى في أعرق البلاد الديمقراطية...
لأنَّها تطالب الإنسان بأن يتجرَّد عن:
دوافعه..!! وغرائزه ..!! وطمعه..!! وجشعه..!! دون أن تُهيِّئ الأسباب لذلك..!! فهي:
أولاً: نظام بشري قاصر ... ليس له سلطان على النفس.
ثانياً: إنَّها نظام مادي لا يعرف شيئاً عن رقابة الضمير.
ثالثاً: إنَّها نظام دنيوي لا يؤمن بالحساب بعد الموت..!! ولا يؤمن بجنة ولا نار ..!!
وبالتالي فالرقابة المادية وجهاز المحاسبة مهما كان دقيقاً...
يسهل الالتفاف عليه ـ ولا سيما ـ أنَّ فيها ثغراتٍ... وعيوباً... ونواقص...
ما يُغري ضعاف النفوس من أجل الاحتيال عليها...!! في كل البلاد الغربية والشرقية...

حادي عشر... تأمُّلات في بعض جوانب الديمقراطية

أولاً: في مجال الاعتقاد :





إنَّهم يُطالِبون بحرية الارتداد...!!
هـذا معناها في الإسـلام...!!!

يحقُّ لكل فرد في النظام الديمقراطي أن يَدين بما شاء من العقائد والأديان والأفكار، ولا فرق - نظرياً - في أن يدين المرء بالإسلام، أو بدين مُحرَّف : كاليهودية... والنصرانية...

أو بدين من وضع البشر واختراعهم: كالهندوسية... والبوذيَّة..

والعلمانية.. والشيوعية... إلخ.

كما أنَّه يجوز في ظل - هذا الحق المزعوم... وهذه الحرية الزائفة - أن يغيِّر الإنسان دينه أو عقيدته أو مِلَّته متى شاء...!!!

وليس هناك أدنى قيود عليه في ذلك...

بل لو شاء أن يكون له في كل يوم عقيدة مخالفة لعقيدته السابقة، لكان له ذلك...!!!

وهذا الحق عندهم من الحقوق التي لا يجوز تقييدها... بل هو حقٌّ مُطلق...!!!

وفي هذا المجال يُلغى :

قال ﷺ :
(مَـنْ بَـدَّلَ دينَهُ فاقتلوه) البخاري.

حدُّ الردَّة كعقابٍ إسلامي على الكفر..!!

فالردَّة حق من الحقوق التي يجب كفالتها وحمايتها في ظل هذا النظام الديمقراطي...!!!

وإذا كانت الديمقراطية تُعطي المواطن - قانوناً - حرية الإسلام، فإنَّها تُعطيه في نفس الوقت حرية الارتداد عن الإسلام...

أي حرية التفلُّت من الإسلام... كما تُعطي غيره حرية الكفر والإلحاد..!!!

ثانياً: في مجال الأخلاق:

كل الرذائل والموبقات ـ في ميزان الإسلام ـ تُصبح حقوقاً وحريات (في ظل الديمقراطية): فالزنى حق من الحقوق أو حرية من الحريات... وممارسة الأفعال الفاضحة عَلَناً... وفي الشوارع حقٌ ـ أيضاً ـ من حقوقهم... وحريةٌ متاحة للجميع...!!!

وكذلك فعل قوم لوط...!!!

أي مواقعة الرجال بعضهم بعضاً..!!! لا غضاضة فيه ولا تحريج عليه... بل هو حق مكفول مُصان بقوة القانون (إذا صُوِّت عليه...!!!)

وقد نُشِرَت إحصائية في إحدى الصحف الأمريكية في التسعينيات من القرن الماضي تقول: أنَّ هناك 25 مليون شاذٍ في أمريكا يُطالِبون بالاعتراف بشرعيَّة الزواج بينهم...!! وإعطائهم حقوقاً مثل حقوق غير الشاذين..!! كما نَشَرَت إحدى الصحف، أنَّ مليون شخص في أمريكا، يمارسون الجنس مع أرحامهم من: الأمهات... والبنات... والأخوات...

(والعياذ بالله تعالى)...!!!

هذه نتيجة من نتائج الديمقراطية (التي تُطلق الحرية للإنسان دون قيد...!!!) وقد نتج عن هذه الإباحيَّة البهيمية انتشار الأمراض الجنسية، وأشدُّها فتكاً (الإيدز)... كما نتج عنها كثرة أبناء الزنى... حتى إنَّ إحدى الصحف نشرت أنَّ 75 % من الإنجليز... أبناء سفاح (أي أبناء زنى..!!).



عقد قِران بين شاذَيْن...
ما هذه النفوس القذرة...!!!؟؟



باسم الديمقراطية أباح البرلمان في:
السويد والنرويج وأمريكا... إلخ
الشذوذ الجنسي...!! وأقَرَّته الكنيسة... ورجالها..!!



عقد زواج بين شاذين... إنَّه من ثمرات الديمقراطية...
إنَّه شيءٌ يثير الاشمئزاز...!!!

وقد تفسَّخت الأسرة في هذه المجتمعات...
وفُقد التراحم بين: الآباء... والأبناء... والأمهات... والإخوة... والأخوات...
حتى صار من الأمور الطبيعية أن يُشاهد العشرات...
بل المئات من الشيوخ والعجائز...
يسيرون في الشوارع... ويرتادون الحدائق...
مصطحبين معهم الكلاب التي تشاركهم سَكَنَهم ومأكلهم...!!!
بل ونومهم..!! وتكون المؤنس لهم في وحدتهم...
لأنَّ كُلّاً منهم يعيش وحيداً... لا أنيس له ولا جليس إلَّا الكلب...!!!
هذه نتيجة، من نتائج الديمقراطية...!!!
التي تقدِّس إرادة الشخص وتجعل مصالحه ورغباته فوق كل شيء...!!
هذه نماذج من المجتمعات الديمقراطية التي يدعون الناس إليها...!!!
وهي إن دلَّت على شيء، فإنما تدلُّ على مدى:
فساد هذه الديمقراطية... وعَفَنِها.... ونتن رائحتها...!!

ثالثاً: في مجال الاقتصاد:

الديمقراطية تُعطي الفرد حرية مطلقة:
في الكسب... والتملك... والثراء بلا قيود... ولا ضوابط... ولا أخلاق...!!!
فالربا... والقمار... والبغاء... والاحتكار... والاتجار في الخمور... والمخدرات...
وإنتاج الأفلام الساقطة... وإجراء العمليات الجراحية الشاذة... إضافة إلى الوسائل المشروعة المعتادة... كلها وسائل شريفة ومشروعة لكسب المال...!!!
وللفرد حرية مُطلقة في إنفاق المال المكسوب، ولو كان ذلك على الفساد والرذيلة...
(لأنَّه نظام لا يؤمن بجنَّة أو نار..!!)... بينما في الإسلام... فالإنسان مسؤول عن كل صغيرة وكبيرة.. وعن كل شيء ولا سيما - المال - من أين اكتسبه...؟؟ وفيما أنفقه..!!؟؟
قال تعالى: ﴿ وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ ﴾ الصافات
وليس للفقير... أو المسكين... أو المحتاج... - في ظل الديمقراطية - أدنى حق في مال الغني...
وليس للدولة أن تتدخل في نشاط الأفراد الاقتصادي...
وإنما تنحصر وظيفتها في القيام:
بمهمة الحارس لهذا الفرد... وحمايته...
والدفاع عنه في ظل هذا القانون الوضعي...!!!

رابعاً: في مجال الصعيد الدولي أو العالمي:

إذا تأملنا في تعامل الدول الديمقراطية مع الشعوب...
والدول الأضعف منها، نجده تعاملاً مبنيّاً على الظلم (غالباً)..!!
فمثلاً: الدول الغربية التي استعمرت الدول:
العربية... والإفريقية... والآسيوية... وأكلت خيراتها... ونهبت ثرواتها... وقتلت أبناءها..!!
كانت ـ ومازالت ـ دولاً ديمقراطية ترفع شعار الديمقراطية وتتغنَّى به...!!
فهل كان في الديمقراطية: خُلُقٌ... أو أمانة... أو عدل... أو حق... أو حرية...
أو غير ذلك مما يتشدَّق به دُعاة الديمقراطية (عن حقوق الإنسان)، يمنع تلك الدول عن الفتك بدول أضعف منها بغير ذنب ولا جريرة...!!!؟؟؟
ولننظر الآن ـ أيضاً ـ إلى من يقف من دول العالم وراء كيان الصهاينة الذي يقتل المسلمين في فلسطين وفي غيرها..
ومن مكَّنه من احتلال أرض المسلمين (عن طريق وعد بلفور الإنجليزي...!!)
ومن يُعطيه السلاح الذي يقتل به، ويحتل، ويغتصب أرض المسلمين...؟؟؟
ويستخدم ضدهم حق النقض (الفيتو [1]...؟؟؟)...
ومن يعينه على ذلك...؟؟؟
ويقدم له المعونات الاقتصادية، والهبات المالية الهائلة...؟؟؟
أليس الذين يفعلون ذلك هم الذين يرفعون شعار الديمقراطية...!!!؟؟؟
فائدة: كثير من الناس يظن أنَّ معنى كلمة دولة ديمقراطية أنَّها الدولة:
العادلة... الرحيمة...!!!
بينما الواقع يدل على أنَّ معنى دولة ديمقراطية أنَّها:
الدولة الأنانيَّة... التي تسعى إلى مصالحها...!!!
ولو كان على حساب ظلم الآخرين...!!!

---

(1) أمريكا التي تدَّعي الديمقراطية اليوم، والتي تُنادي بها عالمياً، هي أول من يتمرَّد عليها عن طريق استخدامها لما يُسمُّونه: حق الفيتو في مجلس الأمن...!!!
فأين المساواة والعدالة التي تُنادي بهما...!!؟؟ وأين احترام رأي الأكثرية ...!!؟؟

ملاحظة: جعل الغرب مؤخَّراً ـ الديمقراطية ـ ذريعة للتدخل في شؤون الدول الأُخرى (كما حدث في العراق وأفغانستان...!!!)، وكثير من الدول غيرها...!!!

خامساً: في مجال الصعيد المحلي:

الاستبداد الفعلي للمواطنين باسم الديمقراطية:
ففي كل يوم تُفرض ضرائب ...!!! وتشرَّع قوانين...!!!
وتُسنّ مخالفات جديدة وفقاً للرغبات...!!! فالمواطن:
يُسجن... ويُحبس... ويُهان... ويُوقَفُ على ذمة التحقيق فترات ظالمة...!!! طويلة...!!!
مما يجعل المواطن يتحمَّل الظلم والاستبداد...
ولا يستطيع أن يُغيِّر شيئاً... (باسم الديمقراطية).

سادساً: في مجال الصعيد القضائي:

أصبح القُضاة ألعوبة بأيدي حُرَّاس الديمقراطية...!!!
فأحكامهم تختلف بين عشيَّة وضُحاها...!!!
تبعاً للقوانين التي قد تتغيَّر بين فترة وأُخرى ...!!!
فعقوبة السارق ـ مثلاً ـ:
تارةً يُسجن ثلاث سنوات...!!!
وتارةً سنتين...!!! وتارةً سنة...!!!

قانون
المخالفات
(الجديد)
لعام 2012

دوامة من التغيير لا تنتهي

والقاتل تارةً يُشنق...!!! وتارةً يُسجن سجناً مؤبَّداً...!!! وتارةً يُسجن سبع سنوات...!!!
فما كان مُحرَّماً بالأمس... يمكن أن يُصبح مُباحاً اليوم[1]...!!!
وما كان بالأمس مسموحاً به... يمكن أن يُصبح اليوم ممنوعاً... والعكس صحيح...!!!
ففي تركيا ـ مثلاً ـ كان القانون يعاقب على جريمة الزنى...
ثم إنَّ القانون ألغى تلك العقوبة... فصار مسموحاً به...
إذا تم دون ضغط أو إكراه (أو ما يُسمُّونه بالاغتصاب...!!!)
وهكذا في جميع القضايا والأحوال...!!! وعلى جميع الأصعدة والمجالات...!!!
فعدم الاستقرار مظهر شنيع من مظاهر الديمقراطية...!!!

---

(1) تختلف القوانين من دولة لأخرى، مثل اختلاف عقوبة السارق أو الزاني..
فهل الحق يتعدد حتى تتعدد العقوبة من مكان لآخر...؟؟
وهذا دليل ـ أيضاً ـ من الأدلة الكثيرة على فساد أحكام الديمقراطية...!!

ملاحظة مهمة جداً: الديمقراطية ليست واحدة في كل البلاد :

كثير من الناس يظنُّ أنَّ الديمقراطية هي عبارة عن نظام واحد...
بكل جزئياته وحيثياته... يُطبَّق في كل البلاد التي تدعو إلى الديمقراطية...
بينما التعريف (أي تعريف الديمقراطية... وواقعها) يقول :
أنَّ ما رآه الشعب حقاً... وصوَّت عليه بالأكثرية... فهو الديمقراطية...
ولو كانت الصور: مختلفة... متناقضة... متعارضة... من بلد لآخر...
فمن الدول ما هو: ملكي... أو جمهوري... أو وزاري... أو إماري...
ومع كل ذلك فهي جميعاً دول ديمقراطية.

ومع كل ما سبق... لا زال كثير من الناس يطالبون بتطبيق الديمقراطية...!!

فما الذي يغري الناس بالديمقراطية...!!؟؟

الجواب : من باب الأمانة والإنصاف : الديمقراطية فيها مزيَّة برَّاقة وجذابة...
لكنها شكلية (وهي العودة إلى الشعب... والأخذ بعين الاعتبار آراء الناس)
ولكن هذه المزيَّة مرفوضة..!! لأنَّه لا يجوز العودة إلى رأي الناس في كل
القضايا... فالمُحرَّمات والواجبات... لا يُستشار فيها... ولا يرجع فيها إلى أحد...
أيّاً كان و إنما سبيلها التنفيذ والتطبيق... إما بالامتناع عنها... أو بالإتيان بها.
هذا من جهة... ومن جهة أخرىٰ... فإنَّ العودة إلى الشعب في ظل
الديمقراطية... عودة شكلية لأسباب كثيرة... منها : الجهل... والفقر...
والمرض... والخوف... والشائعات... والدعاية والإعلان... التي تُمارَس على
الناخبين... بما يتمخض عنه في النتيجة... أن يختار الناخبون اختيارات
تَصُبُّ في مصلحة أشخاص بأعينهم... من ذوي :
السياسة..!! والكراسي..!! والثروات..!! والأموال...!!

* * * * *

ثاني عشر :

شُبُهات حول جواز الدخول في هذه البرلمانات.. منها :

الشُبهه الأولى :

البعض يستدلُّ بقصة نبيِّنا يوسف ﷺ ، على جواز الدخول في هذه البرلمانات والانتخابات ، وتولِّي الوظائف ، في ظل دولة تحكم بالدستور والقانون الوضعي..!!
حيثُ أنَّ نبيَّ الله يوسف ﷺ تولَّى الوزارة ، وكان عزيز مصر في ذلك الوقت غيرَ مؤمن..!!

الجواب : سواء كان هذا الكلامُ صحيحاً أم غير صحيح ، فهذه القصة لا تَصلُح للاستدلال بها على حُكْمٍ من الأحكام في شريعتنا ، وذلك أنَّها من شرع من قبلنا ، قال ﷻ : (.. لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ..) المائدة..
ومعلوم أنَّ شريعتنا ناسخةٌ للشرائع السابقة...
ثم إنَّ الصحيح أنَّ يوسف ﷺ قَبِلَ الولاية من الملك بعد أن أسلم...
وفوَّضه بالحُكْم بشريعة الله تعالى المعمول بها آن ذاك... بدليل قوله تعالى :
﴿ وَقَالَ ٱلْمَلِكُ ٱئْتُونِي بِهِۦٓ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِى ۖ فَلَمَّا كَلَّمَهُۥ قَالَ إِنَّكَ ٱلْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ ﴾ يوسف
أي بعد أن سمعَ الملك الدعوة إلى الإسلام من نبي الله يوسف ﷺ ...
وقَبِلَ منه الإسلام... قال له ذلك القول... والله تعالى أعلم.

الشُبهة الثانية :

يستدلُّ بعضهم على جواز الدخول في المجالس البرلمانية بحلف الفضول..!!
وأنَّ النبيَّ ﷺ حضره...!!!

الجواب : حلف الفضول : هو تحالف بين رجال من أهل مكة على فضائل مثل :
نصرة المظلوم.. و إعانة المُحتاج.. والدفاع عن الضعفاء... إلخ،
ولكن لا يوجد ما يُثبت أنَّ رسول الله ﷺ قد حضره..!!
والحديث الوارد في هذا الباب ضعيف (ولا يُحتجُّ به..) وهو ما روي عنه ﷺ بأنَّه قال :
(لو دُعيتُ به في الإسلام لأَجَبْتُ...)
قال ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ في تلخيص الحبير بأنَّه حديث مرسل .

الشُبهه الثالثة :

يقول البعض : الدخول في هذه البرلمانات ، أمرٌ جائز حتى ولو لم تَحْكُم بكتاب الله تعالى..!! فالنجاشي ـ رحمه الله تعالى ـ أسلم ولم يَحْكُم بكتاب الله ﷻ، ومع ذلك فقد سمَّاه رسول الله ﷺ بأنَّه رجل صالح ، قال ﷺ :

(مات اليوم رجلٌ صالح، فقوموا فصلُّوا على أخيكم أصحمة) البخاري.

الجواب : قضية النجاشي ـ قضية لا يُقاس عليها ـ لأنَّها واقعة فعل (أي مُعارَضةُ فعل من النبيِّ ﷺ لنصوص عامة مُحْكَمة، فالأصل تطبيق النصوص ، وأمَّا هذه الواقعة فلا عموم لها) ، وذلك إمَّا :

أنَّ هذا الحُكْمَ خاص بالنجاشي...

أو أنَّه لِعِلَّة خَفِيَت ولم تُرْوَ... وعلى كل الأحوال فلا عمومَ لها...

ولا يصحُّ الاستشهاد بها... لأنَّها عارضت النصوص المُحْكَمات (بوجوب تطبيق الشريعة...)

ثم إنَّ هذه الشُبهة لا تصلح للاستدلال بها ـ أيضاً ـ... لأنَّ النجاشي الذي أسلمَ... مات قبل أن يُرسل رسول الله ﷺ إلى ملوك الأرض يدعوهم إلى الإسلام والحُكْم بشريعته.. حيث مات قبل العام السادس...

بينما إرسال الرسل كان بعدها..

إذاً : كان النجاشي ـ رحمه الله تعالى ـ (والنجاشي لقب حكَّام الحبشة) إلى يوم وفاته غير مُلْزَمٍ بالحُكْمِ بتعاليم الإسلام... فكيف نقيسه علينا...!!؟؟ نحن الذين أتمَّ الله ﷻ الشريعة لنا... وأصبحت مُلزمة لنا... ولذلك كان يَحْكُم بما صحَّ لديه من التوراة والإنجيل.

وقد أخرج مسلم بأنَّ النبيَّ ﷺ كتب إلى النجاشي (وليس النجاشي الذي صلى عليه) رسول الله ﷺ ... وكان ذلك بعد العام السادس.. قال تعالى :

﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ۚ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟ لِلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلرَّبَّـٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا۟ مِن كِتَـٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُوا۟ عَلَيْهِ شُهَدَآءَ ۚ فَلَا تَخْشَوُا۟ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا۟ بِـَٔايَـٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴾ المائدة

وقد قال أهل التفسير أنَّ هذه الآية نزلت ـ بكل من كان على التوحيد بعد نبيِّ الله عيسى ﷺ ـ ومنهم النجاشي ـ رحمه الله تعالى ـ.

الشُبهة الرابعة :

يقول البعض : أنَّ الديمقراطية هي من باب الشورىٰ التي حضَّ ، ودعا إليها الإسلام..!!!.

الجواب : الديمقراطية تردُّ الحاكميةَ والتشريع للشعب ، ولا تردُّه لله سبحانه وتعالى...!!!
وهذا عينُ الإلحاد...!!! والكُفر...!!! وأفحشُ أنواعه...!!!
وأمَّا الشورىٰ في الإسلام ، فهي أن يستشير الحاكم لجنة من أهل العلم والتقوىٰ في مصالح المسلمين (فتكون في الأمور المُباحة) ، فهي مما أمر الله عز وجل به

قال عز وجل : ﴿... وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ ...﴾ آل عمران

وهي تكون فيما لا نصَّ فيه (من المُحرَّمات والواجبات والمندوبات والمكروهات) من القرآن الكريم أو السُّنَّة المُطهَّرة كالشورىٰ في الخطط الحربية والاقتصادية ـ مثلاً ـ أمَّا ما يوجد فيه النص ـ كقطع يد السارق مثلاً ـ فلا شورىٰ فيه بوجه من الوجوه... وإنَّما يُنفَّذ فيه أمرُ الله عز وجل...
فالديمقراطية إنشاء لأحكام بالتحريم والتحليل... يضعه البشر من عقولهم بناء على المصلحة والرَغَبَات...!!! بحسب التصويت...!!!
دون اعتبار للقرآن الكريم أو السُّنَّة الشريفة.
لذلك من الجهل أو التضليل أن يُقال :
أنَّ الديمقراطية من الإسلام...!! وأنَّها هي الشورىٰ بِعَيْنِها...!!

الشُبهة الخامسة :

يقول البعض :

النيَّة الصالحة تُجيز للعضو ارتكاب المُخالفات من أجل تطبيق شرع الله عز وجل :

يقول الكثير ممن يُسمُّون أنفسهم ـ بالإسلاميين ـ الذين يترشحون لهذه الانتخابات ، بأنَّهم يُريدون الإصلاح وتطبيق الشريعة (أي أنَّ نيَّتهم صالحة...!!!)...
أي أنَّ النائب له الحق في أن : يُقسم على احترام الدستور (الشركي)...
ويرضىٰ بالتشريع من دون الله عز وجل...!!!
أو أن يُصوِّت على شرع الله سبحانه وتعالى .... أو أن يرضىٰ بمعصية الله تعالىٰ من : ترك الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر...

والـركون إلـى :

العلمانيين... والشيوعيين... والليبراليين... والنصارى... واليهود... والمجوس... والهندوس... إلخ.

في البرلمان، أو في لجانه المختلفة... واحترام آرائهم...

وكذلك الجلوس مع السافرات والمتبرِّجات... وكذلك له الحقُّ في أن :

يغدر... أو يخدع... أو يكذب... أو أن يستخدم أيَّ وسيلةٍ شاء (مادامت نيَّته صالحة) في سبيل الوصول إلى الغاية وهي : تطبيق شرع الله سبحانه وتعالى ...!!).

الجواب : يجب أن يعلم كلُّ مسلم أنَّ النيَّة الصالحة لا تُفيد إذا كان العمل غيرَ مشروع...!!! فهل يجوز ـ مثلاً ـ لامرأة أن تزني...

وتكسب المال بنيَّة التصدُّق على الفقراء والمساكين...!!!؟؟؟

(طبعاً لا يجوز...) وبالتالي فهي آثمة عند الله عز وجل.

ولكن النيَّة الصالحة تُفيد عندما يكون العملُ مشروعاً.

كالمرأة التي تعمل طبيبة ـ مثلاً ـ من أجل الإنفاق على أيتام...

فهذه عملها مشروع ، ونيَّتها صالحة.

ملاحظة 1 :

يقول أحد العلماء ردّاً على من يقولون أنَّهم يريدون إقامة الدولة الإسلامية عن طريق الديمقراطية... والانتخابات التشريعية... متسائلاً :

خلال 50 سنةٍ و أكثر... من عمر هذه التجربة...

هل استطاعوا أن يبنوا الدولة الإسلامية.؟؟

بل التجربة أثبتت فشل تلك المحاولات...

لأنَّ الدستور المزعوم لا يسمح بأن تولد دولة تقضي عليه...!!!

بل إنَّ الديمقراطية اليوم أقوى من قبل 50 سنة..!!

لأنَّ مشاركة ـ من يُسمَّون بالإسلاميين ـ فيها :

أسهمت في توطيدها... !! وتَقَبُّلِ بعض المسلمين لها...!!

كما أنَّ التاريخ لم يُحدِّثنا عن قيام دولة إسلامية عبر الانتخابات الديمقراطية...!!!

فالدولة الإسلامية لا تقوم إلَّا عبر الجهاد المادي والمعنوي...

فضلاً عن عدم إقامة الدولة الإسلامية... هل استطاعوا تقليل الفساد...؟؟؟

الجواب : لا... لم ـ ولن ـ يستطيعوا إطلاقاً تحقيقَ ذلك...

بل زاد الفساد انتشاراً:

الزنى... الخمر... الربا... عقوق الوالدين... قطيعة الأرحام... الجرائم...

الرشاوي... إلخ... لماذا؟؟

لأنَّ طريقَ الديمقراطية...

ليس هو الطريق الصحيح لإقامة الدولة الإسلامية...

ملاحظة 2 :

لو تصوَّرنا ـ جدلاً ـ أنَّ الذي يدخل في البرلمان إنسان يريد تطبيق شرع

الله عز وجل ـ حسب ما يقول البعض ـ وهو إنسان:

نزيه... وشريف... وعادل... ومحب للخير... وللآخرين...

ولم يتلوَّث بأي خطأ من الأخطاء التي يقع فيها بعض الديمقراطيين...!!

ولو تصوَّرنا ـ أيضاً ـ أنَّ الانتخابات أُجريت بطريقة شفَّافة... وحياديَّة...!!

وخالية من العيوب تماماً...!! والسلبيات التي تصيب الانتخابات عادة...

لو تصوَّرنا كل ذلك ـ اجتمع في شخص واحد ـ لما جاز له أن يدخل في تلك

الديمقراطية... لأنَّها منهج مخالف لمنهج الإسلام...

ومختلف عنه اختلافاً كلياً... ولما جاز ـ أيضاً ـ انتخابه بحال من الأحوال.

الشُبهة السادسة:

يتذرَّع البعض بحديث النبيِّ ﷺ (الحربُ خُدعةٌ) متفق عليه.

ويقولون نحن في حالة حرب مع النظام وحالة اضطرار...

وبالتالي يجوز: الكذب... والقَسَمُ... والغدر... والخيانة... للدخول في هذه المجالس...!!

من أجل إعلاء كلمة الله... وصولاً إلى تطبيق شرع الله ﷻ.

الجواب:

الحرب في الإسلام لها مفهوم ثابتٌ ومُحدَّد:

وهي مقاتلة المسلمين لطرف آخر، مع وجود سلاح ودماء وجراح وما إلى ذلك...

والعملية الانتخابية ليست من هذا القبيل...!!

ولم يسلك رسول الله ﷺ مسلك الخديعة مع كفار قريش...!!؟؟

فلماذا لم يفعل رسول الله ﷺ ... كما يفعل من يُسمَّون ـ بالإسلاميين ـ اليوم..!!؟؟

ويتظاهر بما يرضونه... وبعد أن يستلم الرئاسة ـ مثلاً ـ يغدر بهم... ويخدعهم...

ويزجُّهم في السجون (إن هم خالفوه...!!) ويُطبِّق شرع الله ﷻ...

وهل هم أعلم من النبيِّ ﷺ حتى يسبقوه ﷺ إلى ما لم يفعل؟؟؟

فدينُنا يقوم على:

الصدق... والوضوح... والصراحة... والأمانة... وبهذا يقوم المجتمع المسلم.

ملاحظة هامة جداً:

لو تصوَّرنا ـ جَدَلاً ـ أنَّ رسول الله ﷺ، سَلَكَ مَسلَكَ الديمقراطيين ـ اليوم ـ

الذين يُسمَّون ـ بالإسلاميين ـ (وحاشاه ﷺ أن يفعل ذلك)...

لَمَا دخل أحدٌ في دين الله ﷻ بعد استلامه ﷺ الرئاسة...

لأنَّه سوف يكون في أعين الناس: خائناً... غادراً... كاذباً...

فكيف يأمرهم ـ بعد ذلك ـ بالصدق... والأمانة... والوفاء بالوعد...

فانتبهوا أيَّها المسلمون...!!!

الشُبهة السابعة:

- يتذرَّع البعض لدخول هذه المجالس بفتوىً لأحد المشايخ الذي يقول:

يجوز الدخول في هذه المجالس من أجل الإصلاح وتطبيق شرع الله ﷻ ما أمكن...

الجواب: ما الدليلُ على ذلك...!!؟؟

ثم إنَّ الإصلاح لا يكون إلَّا باتباع هديِّ النبيِّ ﷺ.

- ثم يتساءل هذا الشيخ:

هل نترك المجال للفاسقين والعلمانيين يعيثون في الأرض فساداً.

الجواب: نعم... نتركه... ولا شأن لنا به... و إنما نلتزم بالأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر... والدعوةِ إلى الله ﷻ... كما أَمرَنَا الله ﷻ...

وكما فَعَلَ النبيُّ ﷺ... (فالله ﷻ، ورسوله ﷺ، أعلم وأحكم).

حتى يقوم المجتمع الإسلامي بإذن الله تعالى...

ثم يقول - أيضاً - هذا الشيخ: أنَّ كلمة الحق بين أهل الضلال تنفع، وربما تُغيِّر وبالتالي، فنحن ندخلُ في هذه المجالس من أجل أن نقول هذه الكلمة... كما فعل نبيُّ الله موسى ﷺ، عندما قال كلمة الحق أمام فرعون والسحرة، فأُلقِيَ السحرةُ ساجدين.

الجواب:

أولاً: لا يصحُّ الاستدلال بهذه الحادثة لأنَّها من باب شرع مَنْ قَبْلَنَا...!!!

ثانياً: هذا استنتاج باطل، لأنَّ ما فعله نبيُّ الله موسى ﷺ هو من باب كلمة حق عند سلطان جائر، وهو أعظم الجهاد، الذي يُعرِّض صاحبه للشهادة، وليس فيه أدنى مُداهنة أو ارتكاب لمعصية، (حاشا نبيِّنا موسى ﷺ من أن يفعل ذلك)... كما يفعل الأعضاء في أيامنا هذه، من القَسَمِ بغير ما أَنزَلَ الله على احترام معصية الله (الدستور).

ـ ويتابع هذا الشيخ قائلاً: إننا نجلس في هذه المجالس لنبيِّن الصواب، وليس من أجل مشاركة الفاسقين والجلوس معهم...!!

الجواب: المشكلة في هذه المجالس أنَّ فيها مشاركة بالمعاصي، ورضى بالإثم... فكما هو معلوم أنَّ بيان الحق لا يجوز إذا كان يستلزم من صاحبه ارتكاب المعاصي... فهل يجوز ـ مثلاً ـ لداعية إسلامي...

أن يدخل إلى نادٍ للعراة... ويتعرَّى مثلهم...!!؟؟

بحجة أنَّه يُريد أن ينصحهم وينهاهم عن التعرِّي...!!!

وكذلك الحُكْمُ بالنسبة لمن يُريد الإصلاح... عن طريق هذا المجلس... فيرتكب المعاصي: كالقَسَمِ الدستوري... والاختلاط... ومشاركة الليبراليين... والجلوس معهم... والركون إليهم... والتشريع من دون الله ﷻ... والتصويت على شرع الله ﷻ...

قال ﷻ: ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذًا مِثْلُهُمْ ... ﴾ النساء..

الشُبهة الثامنة:

وفي فتوى أُخرى لنفس هذا الشيخ يقول كلاماً خطيراً وهو:

(أنا أرى أنَّ الانتخابات واجبة).

الجواب: أين الدليل من الكتاب والسُّنَّة على هذا الوجوب...!!!؟؟؟

بل على العكس من ذلك فالدليل قائم على الحُرْمَة...!!!

الدليل: (الآية السابقة).

ثم يقول:

يجب أن نُعيِّن من نرى أنَّ فيه خيراً، لأنَّه إذا تقاعس أهل الخير، مَنْ يَحِلُّ مَحَلَّهم؟

الجواب: لا يُهمنا من يَحِلُّ محلهم... المهم أن نُخلِّص أنفسنا من عقاب الله ﷻ بالابتعاد عن هذه المجالس الشركية... وأن ندعو الناس كما أمر الله ﷻ.

الدليل: (الآية السابقة أيضاً)...

ثم يقول: سَيَحِلُّ مَحَلَّهم أهل الشر، أو الناس السلبيون الذين ما عندهم خير ولا شر، أتْبَاع كل ناعق.

الجواب: لا يهمُنا في ذلك كما سبق القول...

بل إنَّ الابتعاد عن هذه الانتخابات هو: النجاة... النجاة.... النجاة.

ثم يقول الشيخ: فلابدَّ أن نختار من نراه صالحاً.

الجواب: وكيف يكون هذا الرجل صالحاً إذا وافق على الدخول في هذا المجلس الذي يُنازع الله تعالى في حقه...!!؟؟ وهو التشريع من دونه عَزَّوَجَلَّ.

ثم يتابع قائلاً:

فاذا قال قائل: اخترنا واحداً لكن أغلب المجلس على خلاف ذلك.

يُجيب الشيخ على تساؤله قائلا: أنَّه لا مانع، هذا الواحد إذا جعل الله فيه البركة وألقى كلمة الحق في هذا المجلس سيكون لها تأثير ولا بد.

الجواب: كيف سيجعل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فيه البركة وهو يحارب الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في هذا المجلس الشركي..!!

ثم يقول: لكن الذي ينقصنا الصدق مع الله عَزَّوَجَلَّ...

الجواب: الصدق مع الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ هو أن نَصْدُقَ الله عَزَّوَجَلَّ في ما قطعناه على أنفسنا بالابتعاد عن الشرك ومجالسه... والمعاصي وأهلها...

إنَّ الأعضاء الذين يُرشِّحون أنفسهم ـ لو كانوا صادقين فعلاً ـ في طلب مرضاة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لَمَا دخلوا هذه الانتخابات والمجالس الشركيَّة...

ثم يختم هذا الشيخ كلامه قائلاً:

فَرَشِّحْ مَنْ ترى أنَّه خير، وتوكَّل على الله... !!! انتهى باختصار.

الجواب: التوكُّلُ على الله يكون بطاعة الله عَزَّوَجَلَّ.

الشُبهة التاسعة:

كما يتذرَّع البعض لدخول هذه المجالس بهذه الفتوى ـ أيضاً ـ:

فقد سُئِلت إحدى لجان الإفتاء في أحد البلاد العربية...

هذا السؤال: هل يجوز التصويت في الانتخابات والترشيح لها؟

مع العلم أنَّ بلادنا تحكم بغير ما أنزل الله؟

فأجابت اللجنة:

لا يجوز... إلَّا إذا كان من رشَّح نفسه من المسلمين ومن يُنْتَخَبون يرجون بالدخول في ذلك أن يصلوا بذلك إلى تحويل الحُكُم إلى العمل بشريعة الإسلام...

الجواب:

أين الدليل على ذلك...!!؟؟

ثم تتابع اللجنة قائلة:

واتخذوا ذلك (وسيلة) إلى التغلب على نظام الحكم...

الجواب: ما هو قَصْدُكُم (بالوسيلة...!!؟؟) هل أنتم تُشرِّعون الغدر والخيانة...!!؟؟
وقد أعطيتم المواثيق المُغلَّظة، بالولاء للدستور والحاكم...!!؟؟

الشُبهة العاشرة:

جميع الأعضاء الذين يُسمَّون ـ بالإسلاميين ـ عندما يُنْكَرُ عليهم الدخولُ في هذه المجالس بسبب المخالفات الشرعيَّة السابقة يُجيبون:

نحن ندخل في هذا المجلس لكي نُصلح ما أَفْسَدَهُ الآخرون..!!

ونسعى إلى تطبيق شرع الله سبحانه (عن طريق التصويت..!!)

الجواب:

أولاً: هذا الاحتمال غير واقعي لأنَّه بمجرد تقديم مثل هذا المشروع سوف يُرفَض...!!! لأنَّ فيه مخالفة دستورية...!!

ثانياً: لو أنَّ جميع أعضاء المجلس سواء من يُسمَّون ـ بالإسلاميين ـ أو غيرهم...
لو أنَّهم صوَّتوا بالإجماع بالموافقة على تطبيق شرع الله ﷻ......
وفعلاً... طُبِّق شرع الله تعالى... فهذا غير جائز ـ شرعاً ـ (بالنسبة لهم)،
لأنَّ من يعتقد أنَّ للإنسان الحرية في تطبيق شرع الله ﷻ..!! أو عدمه..!!
فَيُصَوِّت عليه... فقد كفر... فقد كفر... فقد كفر... لأنَّه خالف قول الله ﷻ:

(... وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ ...) الرعد

تنبيه :

موقف المؤمنين من شرع الله تعالى، أن يقولوا : (سَمِعنَا وأَطَعْنَا).

وليس التصويت على شرع الله ﷻ بالأخذ... أو بالترك...

فشرع الله ﷻ... ليس بحاجة إلى إقرار ...

لأنَّ الله تعالى أقرَّه... وأوجبه على عباده...

ملاحظة :

الديمقراطية فكرتها إلْحاديَّة لا تعترف إلَّا بالشعب...!!!

بينما الإسلام مبدأه أنَّ الله ﷻ هو الخالق...

وبالتالي فهو الحاكم... فلا تشريع إلَّا من عنده ﷻ.

فالسيادة له سبحانه وليست للأُمَّة...

فالله هو وحده المُشرِّع...

ولا تملك الأُمَّة بمجموعها أن تُشرِّع ولو حُكْمَاً واحداً...!!!

فلو اجتمع المسلمون جميعاً...

وأجمعوا على إباحة أماكن خاصة للزنى... حتى لا ينتشر الزنى بين الناس (حسب ظنِّهم)...

أو أجمعوا على إلغاء فريضة الصيام... ليتمكَّنوا من زيادة الإنتاج (بزعمهم)...

أو أجمعوا على إباحة شرب الخمر... لأنَّه من الحرية الفردية (حسبَ تصوِّرهم)...

فإنَّ هذا الإجماع لا قيمة له... ولا يساوي في نظر الإسلام جناح بعوضة...!!!

و إذا أقدمت عليه فئةٌ من المسلمين... وجَبَ أن تُقاتَلَ حتى ترجعَ عنه.

فالمسلمون مُقيَّدون في جميع أعمال الحياة... بأوامر الله ﷻ ونواهيه،

ولا يجوز لهم : أن يعملوا أي عمل يتناقض مع أحكام الإسلام (بموجب إسلامهم)...

كما لا يجوز لهم : أن يُشرِّعوا ولو حُكْماً واحداً...

فالله وحده هو المُشرِّع. قال ﷻ : (... إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ...) يوسف

* * * * *

الديمقراطية والتوحيد :

قال تعالى : ﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٥٦﴾ ﴾ البقرة

أيُّها المسلمون : المسلم لا يكون مسلماً... صحيح الإيمان... إلَّا باجتماع ركني الإيمان فيه وهما : ١- الكفر بالطاغوت ٢ - ثم الإيمان بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ... وبأسمائه... وصفاته... إضافة إلى ترك نواقض هذا الإيمان.

والطاغوت هو تأكيد اسم الفاعل الطاغي... والطاغي : مأخوذ من فعل طغى... ومصدر الطغيان هو مجاوزة الحد : ١ - فلا يجوز عبادة غير الله عَزَّ وَجَلَّ ... ٢ - ولا يجوز عبادة الأوثان دونه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ... ٣ - ولا يجوز التحاكم إلى غير شرعه عَزَّ وَجَلَّ... ٤ - ولا يجوز لغيره أن يشرِّع غير تشريعه... ٥ - ولا يجوز لأحد أيّاً كان أن يزاحمه في ألوهيته... فيقوم بدوره... فيشرِّع شرعاً مخالفاً لشرعه... بل لا يجوز أن يشرِّع شرعاً موافقاً لشرعه ثم ينسبه لنفسه... لأنَّ العبد يجب عليه السمع والطاعة لسيده ومولاه.. لا أن يُشرِّع لنفسه ولغيره الشرائع من عند نفسه...!! فما الذي أبقاه للإله إن هو أطاع نفسه...؟؟ بل ألزم غيره بأن يُطيعه وينفِّذ تشريعه..!!؟؟ وما سبق كلها صور للطغيان والطاغوت الذي يجب الكفر به وعدم اعتباره... أو الوقوف عنده... هذا هو الركن الأول من أركان التوحيد... ثم الركن الثاني هو الإيمان بالله وبأسمائه وصفاته عَزَّ وَجَلَّ وهذا معروف.

ومعنى لا إله إلَّا الله هو الكفر بالطاغوت... ونصَّت عليه عبارة (لا إله)... والإيمان بالله عَزَّ وَجَلَّ ونصَّت عليه عبارة (إلَّا الله) فمن رشَّح أو ترشَّح في مجلس التشريع (البرلمان) فقد كفر... بعد بيان حقيقة مجلس الأُمَّة (كونها سلطة تشريع) لأنَّه لم يحقق ركن التوحيد الأول...!! وهذا الكتاب إنما هو زيادة في توضيح فساد الديمقراطية... ولذلك وقفنا عند بعض سلبياتها وعيوبها... وإلَّا فلو كانت الديمقراطية ـ جدلاً ـ كلها خير... (ويستحيل أن تكون كذلك...!!) مع كونها كفر بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ... لما ساوت جناح بعوضة في ميزان المسلم...!! لأنَّه لا شيء يعدل عنده الإيمان بالله عَزَّ وَجَلَّ ... فهو أعظم من منافع الدنيا كلها... وأخطر من مضارها بأجمعها... هذا للعلم والبيان.

النتيجة :

لذلك يَحْرُمُ على المسلمين أخذ الديمقراطية... أو الدعوة إليها...
أو اتخاذُها وجهةَ نظرٍ في الحياة... أو تطبيقها... أو جعلها أساساً للتعليم أو غايته...
ويجب على المسلمين أن ينبذوها نبذاً كليّاً... فهي رجسٌ... وهي حُكْمُ طاغوت...[1]،
وهي : كفر... وأفكار كفر... وأنظمة كفر... وقوانين كفر...
ولا تمت إلى الإسلام بأيَّة صلة...

وكذلك يَحْرُمُ الاقتراب من :
الديمقراطية...ومجالسها...وقوانينها...وانتخاباتها...وولائمها...
وأموالها... والإعانة عليها... والمشاركة فيها... وحضور ندواتها...
والعمل في إعلاناتها... وتجهيز خيامها... و إجراء اتصالاتها... إلخ..
فاحذروا .... فاحذروا .... فاحذروا ....

---

(1) الطاغوت : سمَّى الله ﷻ التحاكم إلى غير حكمه (طاغوتاً) قال ﷻ :
(أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا) النساء
ومن معاني الطاغوت... كلُّ :
حاكم... أو رئيس... أو أمير... أو سلطان... أو ملك... أو رئيس وزراء... إلخ،
يحكم البشر بقوانين من عنده (دون شرع الله سبحانه وتعالى وسُنَّة نبيِّه ﷺ)...
فيجعلهم عبيداً له... بَدَلاً من أن يكونوا عباداً لله سبحانه وتعالى...

تنبيه مهم جداً :

كلُّ أعضاء المجالس البرلمانية... سواء ممن يُسمَّون ـ بالإسلاميين ـ أو غيرهم...
يُعتبرون طواغيت..!! لأنَّهم جاوزوا حدودهم...
فهم يُشرِّعون من عند أنفسهم... ولا يتَّبِعون الكتاب والسُّنَّة..!!
فانتبهوا.. فانتبهوا..!!

وبعد... أيُّها الأحِبَّة :

هناك سؤال مهمٌ... وخطيرٌ جداً...

يخصُّ جميع المسلمين...

ويتوقف عليه مصيرُهُم في الدنيا والآخرة... وهو :

ما هو الحُكْمُ الشرعي في المسلم الذي يَنْتَخِبُ هؤلاء المُتَرَشِّحين...؟؟

الجواب : انتخاب المُشرِّع (أي عضو مجلس الأُمَّة) شرك بالله عز وجل (بعد بيان حقيقة مجلس الأُمَّة ـ كونها سلطة تشريع ـ) لأنَّ التشريع صفة فعليَّة لله سبحانه وتعالى واتِّباع المشرِّعين من البشر من أعظم الذنوب...

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ... قال : سألت النبيَّ صلى الله عليه وسلم أيُّ ذنبٍ أعظمُ عند الله قال : (أن تجعل لله نِدّاً وهو خلقك) متفق عليه.

فاحذروا .... فاحذروا .... فاحذروا ....

ملاحظة : هذا الكلام موجَّه إلى المسلمين...

فالمسلم الذي آمن بأنَّ الله عز وجل هو الخالق للبشر وللكون...

ومنه سبحانه وتعالى المبدأ و إليه المنتهى... وهو الذي يحاسبنا يوم القيامة...

وبالتالي له وحده حق الحكم بين عباده.. والتشريع لهم...

هذا المسلم هو الذي يستفيد من هذا الكتاب...!! أما الإنسان الذي لم يؤمن بهذه المبادئ بعد..!! فمن العبث أن نُحَدِّثه عن الحكم بالإسلام وهو لم يؤمن بالله سبحانه وتعالى ـ أصلاً ـ أو آمن بالله... ولكنَّه لم يؤمن بنبيِّنا محمَّد صلى الله عليه وسلم... كالذي يتمسك بالنصرانية أو اليهودية... فأمثال هؤلاء الصحيح أن: ندعوهم إلى أصل الإيمان والتوحيد... وهو الإيمان بالله وبأسمائه وصفاته.

ملاحظة:

يتساءل الكثيرون..؟؟ هل يمكن أن تقوم دولة إسلامية في هذا العصر الحديث..
وفق الكتاب والسُّنَّة..؟؟ دون ما يُسمَّى بالمجلس التشريعي..؟!

الجواب: الدولة في العصر الحديث تُقسَّم إلى ثلاث سلطات..
وبها تتكامل آلية وعمل أجهزة الدولة في ممارسة وظائفها.. وهي:

١- السلطة التشريعية.. ٢- والتنفيذية.. ٣- والقضائية..

أما السلطة التنفيذية: فهي التي تُنفِّذ القوانين.. وتطبِّقها على الناس بالقوة..!!
وهي من مهام الوزراء على اختلاف مهامهم.. وهذه لا يُمانع منها الإسلام..
ولا يُمانع من عملها.. شرط أن تكون تُطبِّق القرآن والسُّنَّة.

وأما السلطة القضائية: فهي التي تَفصل في النزاعات القائمة بين الأطراف.. سواء كانوا أفراداً.. أم جهات عامة.. و إدارات..
وهذه لا يمانع منها الإسلام ـ أيضاً ـ ولا من وظيفتها..
بل يأمر بها شرط: أن تحكم في قضائها بالقرآن والسُّنَّة ـ أيضاً ـ .

وأما السلطة التي يُسمَّونها **السلطة التشريعية:** فهذه ينبغي أن نفصِّل القول فيها:

أولاً: جميع هذه السلطات.. ليست أهدافاً بذاتها...
و إنما هي وسائل لإقامة العدل بين الناس.. وتسيير شؤونهم..
وبحسب عقيدتنا وشرعنا.. فإننا لسنا بحاجة إلى جهة تشريعية..
لأنَّ التشريع موجود في القرآن الكريم والسُّنَّة المُطهَّرة..

وقد عافى الله ﷻ المسلمين.. والبشرية جميعاً: ١- من عناء التشريع..
٢- وشقاء التجربة.. ٣- وكلفة التبديل والتعديل والتطوير..
والتنقيح للقانون والدستور.. وغيرها إن هم التزموا شريعته...!!

فالتشريع الإسلامي:

١- واضح.. ٢- وثابت.. ٣- وأحكامه مستقرة.. ليست بحاجة إلى إيجاد..

لأنَّها موجودة.. ولكن يوجد بعض النصوص في القرآن والسُّنَّة.. عامة مجملة..
بحاجة إلى: تفسير.. وتوضيح.. وشرح (أحياناً).. وفق منهج شرعي مضبوط ومعروف..
وعندها قد يحتاج الأمير أو الرئيس إلى مجلس من الفقهاء والمتخصصين
في الفتاوى الشرعية.. حتى يأخذ الحكم الأرجح والأصح.. ويطبقه..
كما أنَّه تَعْرِضُ للدولة أمور.. هي من باب المباح والتي سكت عنها الشرع..
وأوكل أمر تطبيقها إلى الإمام أو رئيس الدولة... كالخطط الحربية والاقتصادية مثلاً.
فهذه بحاجة إلى مجلس من أصحاب الخبرة والمشورة.. يستشيرهم الإمام..
كل بحسب اختصاصه.. ولكنه ليس مُلزماً برأيهم.. فهو يُطبِّق وينفِّذ ما يغلب
على ظنِّه أنَّه هو الأصح والأنفع للناس.. إذاً فعبارة المجلس التشريعي:
عبارة مُحرَّمة.. ولسنا بحاجة إليها.. ولا إلى أعضائها.. ولا إلى تشريعهم..
ولو شرَّعوا كان تشريعهم باطلاً.. مناقضاً للإسلام.. ولا يجوز تطبيقه..
أو الحكم به.. لأن ترك شرع الله ﷻ وتشريعَ غيره.. إعراض عن الإسلام
الذي أنزله الله سبحانه وتعالى .. من أجل أن يُطبَّق ويُلتزَم به.
إذاً... فنحن بحاجة إلى مجلس استشاري.. من ذوي:
الدين.. والتقوى.. والخبرة.. وهذا معنى قوله تعالى:

﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ ﴾ آل عمران ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ ﴾ الشورى

ولسنا بحاجة ـ بل يَحْرُمُ علينا ـ اتخاذ مجلس تشريعي..
يكون نداً لله ﷻ في الحُكم بين عباده..
وهذا ما تنادي به الديمقراطية...
ولذلك قلنا إنَّ الديمقراطية... منهج:

كفري.. باطل.. ليس من الإسلام في شيء.

* * * * *

وأخيــراً [1]

نحن جميعاً مُلكٌ لله - سبحانه وتعالى - وعبيدٌ له وحده، ولا يجوز أن يَحْكُمَنا أحدٌ من عبيد الله بدستور من عند نفسه ، وبشريعة من هواه ورأيه...
فالله عز وجل هو الذي خَلَقَ هذا الكون...
وهو الذي يُدَبِّره...
وبالتالي هو الذي يَحْكُمُهُ .
والمجتمع الذي يرفض أن يَحْكُمَ بشرع الله...!! هو مجتمع جاهلي مُتخلف...
يفقد الإنسان فيه : حريته... وكرامته...
ويتحوَّل فيه من عبد يُطيع الله - سبحانه وتعالى -
إلى عبد يُطيع عبيداً مثله [2]...!!!
يُشرِّعون له ويحكمونه :
بدساتير... وقوانين... وأنظمة... وشرائع... من عند أنفسهم...!!!
الأمر الذي يجعل بعض البشر أسياداً يُشرِّعون...!! وبعضهم عبيداً يُطيعون...!!

القسم بالولاء أمام الرئيس



الديمقراطية تجعل العبيد.. عبيداً للعبيد!!

أحد رؤساء البرلمانات



يُهدِّد ويتوعَّد.. وكأنَّه المُحيي والمميت..!!

(.... ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ) يوسف

* * * * *

(1) هذا الكلام مأخوذ من مقالات سيد قطب رحمه الله عز وجل (بتصرف).. من هذه الصفحة إلى ص (72).

(2) سأل رستم (وهو قائد الفرس المجوس) قُبيل معركة القادسية : ربعي بن عامر رحمه الله تعالى،
ما الذي أَقْدَمَكُم هذه البلاد...؟؟
فقال : أتينا لنُخرج العباد من عبادة العباد إلى عبادة ربِّ العِبَاد....

أيُّها المسلمون : إنَّ القرآن الكريم...

الذي نزَّله الله ﷻ على رسوله ﷺ،

إنما أنزله ليكون نظاماً يحكُمُ البشر... كلَّ البشر...

وفي ظل هذا النظام أو المجتمع الإسلامي يتحقّق الخير...

ـ كلُّ الخير ـ لجميع الناس...

لأنَّه في ظل هذا المجتمع ـ فقط ـ، يُصبح جميع الناس سواسية أمام:

خالِقِهم... ورازِقِهم... ومُحْيِيهم... ومُمِيتهم...

وهو وحده ـ عزَّ وجلَّ ـ يعلم ما ينفع عباده... وما يضُرُّهم

(أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ) الملك

أمَّا غيره من البشر الضعفاء المحتاجين إليه..

فلا يملكون دفع الضُّرِ عن أنفسهم... فكيف يدفعونه عن غيرهم...؟؟؟

ولا يعلمون ما يكون بعد لحظة... مهما بلغوا من العلم...

فأفهامهم قاصرةٌ محدودة... الآن يقررون... وبعد لحظة يُبدِّلون...!!!

فكيف لهم أن يَحْكُموا... أو يُشرِّعوا... وهم عبيدٌ لله...

لا حول لهم ولا قوة إلَّا بالله العلي العظيم.

فالقرآن الكريم:

كلامُ الله... أنزله الله... إلى أرض الله... لخلق الله...

ليحكموا بشرع الله..

(إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ...) النساء

وكلُّ القوانين الصادرة عن البشر تُعتبر قوانين:

وضعيَّة... باطلة... لا قيمة لها...

لأنَّها صادرة من الذين لا يملكون حقَّ إصدارها...

صادرة بغير إذن من الله ﷻ:

(أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ...) الشورى

* * * * *

ثم.. ما الذي يستطيع أن يقوله من يُبعد القرآن الكريم عن حُكْمِ الناس...؟؟

ويستبدل به قانوناً حسب رأيه ومزاجه..؟؟

ويجعله فوق حُكْمِ الله... وفوق شريعة الله...

وبخاصة إذا كان يدَّعي أنَّه من المسلمين.

أيستطيع أن يقول: أنَّه أعلمُ بالناسِ من خالقِ الناسِ...؟

أيستطيع أن يقول: أنَّه أرحمُ بالناسِ من ربِّ الناسِ....؟

أيستطيع أن يقول: أنَّه أعرفُ بمصالح الناسِ من إلٰه الناس....؟

أيستطيع أن يقول: أنَّ الله ـ ﷻ ـ حين أنزل قرآنه الكريم، وأرسل رسوله الأمين ﷺ، وجعله خاتمَ النبيِّين..

وجعل رسالته خاتمة الرسالات...

وجعلها شريعةً لكافة العباد...

كان ـ سبحانه ـ يجهل أنَّ أحوالاً ستطرأ...

وأنَّ حاجات ستتجدَّد... وأنَّ ملابسات ستقع...

فلم يحسب لها حساباً في شريعته...

لأنَّها كانت خافية عليه...؟ (تعالى الله ـ ﷻ ـ عن ذلك علوّاً كبيراً).

ما الذي يستطيع أن يقوله - إذاً - من يُبعد القرآن الكريم...
وسُنَّة رسوله ﷺ، عن حُكْمِ الناس..؟
الظروف...؟ الملابسات...؟ عدم رغبة الناس...؟ الخوف من الأعداء...؟
الحضارة...؟ المدنيَّة....؟ التقدم.....؟
الجواب... ألم يكن هذا كله في علم الله ﷻ...
وهو يأمر المسلمين أن يقيموا شريعته ، وأن يسيروا على منهجه...؟
ألم يكن ذلك في علم الله ﷻ...
وهو يشدِّد هذا التشديد... ويحذِّر هذا التحذير...؟!
يستطيع غير المسلم أن يقول ما يشاء...
ولكن المسلم... أو من يدَّعون الإسلام...
ما الذي يستطيعون أن يقولوا من هذا كله...؟!

(أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ) المائدة

مجلس أحبار ورهبان الديمقراطية...!!



قال ﷻ : ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ التوبة

النواب في الديمقراطية.. أربابٌ من دون الله ﷻ...!!
لأنَّهم يُشرِّعون من عِنْدِ أنْفُسِهِم..!! كما كان : الرهبان.. والأحبار...!!

وختاماً

أيُّها الأحِبَّة : لا بدَّ أن نعلم أنَّ الإسلام ليس ضد أحد.. إلَّا :

الظلمة... والمُستبدين... والطُغاة...

وإذا ما تاب هؤلاء... وعادوا إلى الإسلام... وحظيرة التوحيد...

فإنَّ الله ﷻ كفيل أن لا يسلبهم نعمة أنعمها عليهم...

بل يزيدهم من فضله.

فإذا كان الحاكم يخاف على مكانته بين محكوميه...

ويريد أن يبقى صاحب الكلمة المُطاع...

فإنَّ الإسلام يُعطي الحاكم في ظل دولة الإسلام، ما يَستحيلُ على ملوك الأرض وحكَّامها ـ جميعاً ـ أن يصلوا إليه بسلطانهم...

يكفي أن نعلم أنَّ طاعة وليِّ الأمر المسلم...

واجبة بعد طاعة الله ﷻ ورسوله ﷺ (مباشرة) ، فيما لا معصية فيه. قال ﷻ :

(يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ ...) النساء

* * * * *

هل يستطيعُ حُكَّام الأرض قاطبةً أن يملكوا...

قلوبَ... وألْسِنَةَ... محكوميهم وشعوبهم في حال غيبتهم...؟؟!!

نعم... في ظل الإسلام يستطيعون ذلك وأكثر...!!

في ظل الإسلام : ذات الأمير... أو الحاكم... محفوظة...

لا يتعرض لها أحدٌ في حال حضوره... أو في حال غيابه...!!

بل من تعرَّض له دون وجه حق... فهو آثم عند الله ﷻ.

كلُّ أمراء العالم... وحُكَّامهم... يخافون على كراسيهم من الانقلاب عليهم...

أمَّا في الإسلام فلا تُعرفُ مسألة الانقلاب...!!!

بل إنَّ الشعب كلَّهُ بأمر الله ـ ﷻ ـ يُحارب الخوارج...

الذين يخرجون على الأمير الحق... (الذي يحكم بكتاب الله ﷻ)...

قال ﷺ :

(إن أُمِّرَ عليكم عبدٌ مُجَدَّعٌ أسودُ يقودكم بكتاب الله فاسمعوا وأطيعوا) مسلم.

و إن تخلَّف أحدٌ عن مناصرته أَثِمَ. قال ﷺ :

(من بايع إماماً فأعطاه صَفقَةَ يده ، وثَمَرَةَ قلبه ، فَلْيُطِعْهُ ما استطاع ، فإن جاء آخر يُنازعه فاضربوا عُنُقَ الآخر) مسلم.

و إذا كان الحاكم يخاف على أمواله...

فإنَّ المال سوف يفيض على الناس حُكَّاماً ومحكومين...

(كما حدث في عهد أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز ـ رحمه الله ـ ﷻ)...

ولن تُسلبَ من أيِّ أحد أيَّةُ قيمة... مهما كانت بسيطة...

ولن يدفعوا إلَّا الزكاة.. التي فرضها الله ﷻ .

وما قلناه عن الحاكم نقوله عن : الوزراء... والقضاة... وكذلك النوَّاب...

الذين سوف يصبحون مستشارين... فيما أباح الله ﷻ.

أيُّها المسلمون... كلُّ الناس : مرشَّحين وناخبين... حُكَّاماً ومحكومين... ينشدون :

الإصلاح... والخير : للبلد... والشعب... كما يُعلنون...

الإسلام هو الحل.. وهو الذي يُلبي مطالب : الإصلاح... والخير... والسعادة...

فلماذا نتركه... ونُطالب :

بديمقراطية... أو قومية... أو طائفية... أو ليبرالية... أو علمانية... أو غيرها، من الأنظمة التي فاح عَفَنُهَا... وبان عَوَارُها...!!!

كلُّ ذلك : لم.. ولن... ينفعنا.

ولم يَبْقَ أمامنا ـ إلَّا الإسلام ـ فلنُقْبِلُ عليه :

راغبين ... مختارين... طائعين.

أيُّها الأحِبَّة : لو كنتُ رجلاً غير مسلم (لا قدَّر الله تعالى) لكنت من أحرص الناس على الديمقراطية...!! لأنَّه لا يوجد خيار أمامي :

١- إما الدكتاتورية المستبدة الظالمة السوداء...

٢- أو الديمقراطية.. (مع أنَّها ليست ما أحلم به...) فهي لا تُحقِّق العدالة المُطلقة..!! لأنَّها قاصرة... فهي من وضع البشر... (ولكنها أقل سوءً من الديكتاتورية).

أيُّها الأحِبَّة : الديمقراطية التي توصَّل إليها الناس في أوروبا... كأحسن نموذج متاح للحكم بعد أن جرَّبوا :

١- حكم الكنيسة... ٢- أو النظام الإقطاعي... ٣- أو الرأسمالي...

٤- أو البرجوازي... ٥- أو الشيوعي الماركسي... إلخ.

ليست النظام الأمثل... فالإسلام هو النظام الأمثل...

فلو وضعت الديمقراطية بجانبه لما أخذ بها أحد...!!

أيُّها المسلمون : لم نكتب هذا الكلام ... حسداً لأحد... ولا ضيقاً بأحد.

لا نُريد سلب نعمة أنعم الله بها على عبد من عباده...

لا من منصب... أو شهرة... أو مال... أو جاه... أو غير ذلك.

و إنَّما نُريد أن يُطبَّقَ شرع الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ في هذه الأرض المُباركة...

حتى يحيى الناس حياة :

الإيمان... والتوحيد... والرفاه... والسعادة... حُكَّاماً ومحكومين...

في الدنيا والآخرة.

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : (... فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ أَعْمَىٰ) طه.

مسكُ الختام

وفي النهاية ، أخي الحبيب :

لو تصوَّرنا أنَّه وبعد كل هذا الكلام المُفصَّلِ ـ والذي لا يَدَعُ مجالاً للشك ـ عن حقيقة الديمقراطية... وأنَّها :

باطل... وضلال...

وأنَّ الشرع لا يُقِرُّها... ولا العقل... ولا المنطق كذلك...

ولو فرضنا بعد إزالة الشُبُهات... التي يَشْتَبِهُ بها البعض لجواز الدخول في الديمقراطية.

لو فرضنا ـ جدلاً ـ أنَّ أحد المسلمين :

لا زال في نفسه شيءٌ من الديمقراطية... نتساءل :

ما هو الموقف الحقُّ في مثل هذه الحالة...؟؟

الجواب : ينبغي على المسلم ـ الصادق المخلص ـ عندما يكون في حالة : الاشتباه... والتردُّد... و الريبة... أن يبتعد عن الشُبَه ومواطن الارتياب، كما قال ﷺ :

(فمنْ اتقى الشُبُهَاتِ فقد استبرأ لِعِرْضِه ودِينِه) متفق عليه.

وكما قال ـ أيضاً ـ ﷺ : (دعْ ما يَرِيبُكَ إلى ما لا يَرِيبُكَ) قال الترمذي ـ حسن صحيح ـ.

أخي الحبيب : إن ابتعدت عن الديمقراطية... فإن كانت ـ حراماً ـ فقد عافاك الله تعالى منها... و إن كانت مُباحاً ـ جدلاً ـ فلن يسألك الله عز وجل عنها لماذا لم تدخل فيها...؟؟ أو تنتخب أحداً مُرَشَّحاً لها...؟؟ والله تعالى أعلم.

* * * * *

،، اللهم أرِنَا الحَقَّ حقاً وحَبِّبْنَا فِيْه ...
وأرِنَا البَاطِلَ بَاطِلاً وكَرِّهْنا فِيْه ...
بِرحْمَتِكَ يا أرْحَمَ الرَاحِمِين ،،

* * * * *

نسأل اللهَ عَزَّ وَجَلَّ أن يَنْفَعَ بهذا الكتاب
كُلَّ مُسْلِمٍ ومُسْلِمَةٍ عَلى وَجْهِ الأرض.
إنَّه وليُّ ذلك والقادرُ عليه

* * * * *

وتحيةً لكم من فريقِ
العملِ في مركز وذكر

وجَزَاكُم الله خيراً...
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ألا هل بلَّغت... اللَّهمَّ فاشهد

مركز وذكر وكتبه أخوكم : أبو عبد الله
سيد فؤاد بن سيد عبد الرحمن الرفاعي الحُسيني

١٠ صفر ١٤٣٣هـ .الموافق ٤ / ١ / ٢٠١٢م

جدول مقارنة بين : الديمقراطية والإسلام

الموضوع	في الديمقراطية	في الإسلام
الحاكم	الرئيس والشعب والنواب	الله سبحانه وتعالى
السيادة	للرئيس وللشعب ونوابه والدستور	الله سبحانه وتعالى
الحق	وفقا لرغبات الأكثرية النيابية (ولو كان باطلاً في ذاته)	ما وَرَدَ في القرآن الكريم والسُّنَّة المُطَهَّرة
الكتاب المُقدَّس	الدستور	كتاب الله تعالى وسُنَّةُ نبيِّه ﷺ
حقُّ سنِّ القوانين	الرئيس والشعب والنواب	(التشريع) لله سبحانه وتعالى
الزيادة والنقصان في النصوص التشريعيَّة	يجب الزيادة والنقصان بين الحين والآخر في الدستور والقانون	يَحْرُمُ الزيادة والنقصان (في القرآن الكريم والسُّنَّة المُطَّهرة)
نظام الحكم	للأكثرية كما يدَّعون	لله سبحانه وتعالى
سنُّ القوانين	وفقا لرغبات الأكثرية النيابية	(لا تشريع) إلّا من الكتاب والسُّنَّة
أحكام القضاء	متغيرة	ثابتة
صدور الأحكام	باسم الرئيس أو الشعب أو السلطان	باسم الله سبحانه وتعالى
طَلَبُ الإمارة	الحرص عليها فضيلة	الزهدُ فيها فضيلة
وحدةُ الأُمَّة	غير موجودة بسبب الأحزاب	موجودة بشكل قوي بسبب التمسُّك بالكتاب والسُّنَّة

الموضوع	في الديمقراطية	في الإسلام
البرلمان	مكان محترم مقدس ممدوح	معبدٌ وثنيٌّ مذموم
الانتخابات البرلمانية	واجب	شرك بالله ﷻ بعد بيان حقيقة مجلس التشريع
الأمر بالمعروف والنهيُّ عن المنكر	ممنوع لأنَّه يتعارض مع الحريات العامة	واجب حسب الاستطاعة
سبُّ الله تعالى أو الرسول ﷺ أو الصحابة رضي الله عنهم	حُكْمُهُ تبعاً للقوانين	حرامٌ ويجبُ قتله
انتقاد الحُكَّام (في بعض الدول)	جريمة كبرى يعاقب عليها القانون	الدين النصيحة
الحصانة البرلمانية	من حقوق النواب	لا حصانة في الإسلام
الغاية	الغاية تبرِّر الوسيلة	الغاية لا تُبَرِّرُ الوسيلة
الطائفية	تقوم على الطائفية والأحزاب	لا طائفية ولا أحزاب
الأقلِّيَّة	يوجد أقليات	لا أقلِّيَّة
الظُّلْمُ	يقع على الأقليات... بل على الجميع	لا أحد مظلوم
الاستقرار العام	غير مستقر أبداً	مُستقرٌ دائماً
الثمرات والنتائج	الشقاء في الدنيا والآخرة	السعادة في الدنيا والآخرة

الفهرس



قال الله تعالى :

﴿ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا ﴾

آل عمران



ملاحظة هامة جداً جداً :

جزىٰ اللهُ تعالىٰ -خيراً- كُلَّ مَنْ أعادَ طِباعةَ هذا الكتاب...

وكُلِّ إصداراتِ مركز ودكر... وساعدَ في توزيعِهَا...

كما أنَّنا نُنَوِّهُ علىٰ توفُّرِ :

نُسَخٍ عاليةِ الجودةِ... لِكُلِّ إصداراتِ : مركز ودكر

مجَّاناً

في موقعنا على الإنترنت ...لِمَنْ أحبَّ :

الطِباعةَ...والتوزيعَ الخيري...أو التِّجاري.

تنبيه :

نُهيب بالإخوة الأعزَّاء توقير هذا الكتاب

لما فيه من ذكرٍ لله عزَّ وجل.

هذا ، وصلَّىٰ الله وسلم على نبيِّنا محمد

وعلى آله وصحبه أجمعين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

